ديموغرافيا إسرائيل 2015:
دلالات جديدة

إعداد: نبيل الصالح

ديموغرافيا إسرائيل 2015:
دلالات جديدة

للوضع الديمغرافي تأثيرات ملموسة على جوانب عديدة ومختلفة من الحياة العامّة في أي دولة. ولا تختلف إسرائيل عن غيرها من الدول في هذا المضمار إلا في شدّة انهماك الأوساط الحاكمة والحركات السياسيّة والمؤسسات البحثية في إسرائيل بمسألة الديمغرافيا، وخاصة ميزان الهجرة ومميزات المهاجرين اليهود ونسب الازدياد الطبيعي ومصادره لدى السكان العرب واليهود والمتدينين والعلمانيين، على ضوء حقيقة تشكّل المجتمع الإسرائيليّ كمجتمع مهاجرين، وبسبب هاجس الحفاظ على أغلبية يهوديّة راسخة وكبيرة، ليس داخل تخوم الخط الأخضر فحسب، وإنما أيضاً في كل المنطقة التي تقع ضمن حدود سيطرتها الاحتلالية.

تتطرّق هذه الورقة إلى المجتمع الإسرائيلي من زاوية التغيّرات المتوقّعة في وجهة التطورات الديمغرافيّة الأساسيّة في مجال تشكيلة السكان، مثل نسبة العرب مُقابل نسبة اليهود من مواطني إسرائيل الآن وفي المستقبل، ونسب المتدينين المتزمتين التي تدل على اتجاه المجتمع الإسرائيليّ نحو مزيد من التديّن والتشدّد مقابل نسب العلمانيين من ناحية أخرى، وظاهرة الارتفاع في متوسط سنين العمر للرجال والنساء ما يعني حسب التقديرات الرسمية للعقدين القادمين أن تغييرات جديّة ستطرأ على تركيبة القوى العاملة وعلى نسب المسنين المعتمدين على الدعم الحكومي وخدمات الرفاه الاجتماعي، وغير ذلك من تغيّرات ديمغرافية سوف تترك أثرًا عميقًا على طبيعة المجتمع الإسرائيلي وعلى وجهة تطوّر اقتصاده ومناعته الاجتماعية في الحاضر والمستقبل، وأساساً على ثقافته السياسية.

ديموغرافيا إسرائيل 2015:
دلالات جديدة

إعداد: نبيل الصالح

أوراق إسرائيلية (٦٦)

سلسلة أوراق إسرائيلية (٦٦)

يحررها: أنطوان شلحت

جميع الحقوق محفوظة

أيلول ٢٠١٥

تصدر هذه السلسلة عن:

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام 2000. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف جوانب المشهد الإسرائيلي وتفاصيله.

رام الله – المصيون – عمارة ابن خلدون – تلفون: ٢٩٦٦٢٠١ ٢ (٩٧٢)
فاكس: ٢٩٦٦٢٠٥ ٢ (٩٧٢) – ص.ب ١٩٥٩
e-mail: madar@madarcenter.org
www. madarcenter.org

http://tiny.cc//ywgg4 facebook

http://tiny.cc//nkdop YouTube

الإخراج والطباعة:

مؤسسة الأيام

رام الله ـ فلسطين
ص . ب:١٩٨٧
هاتف : ٢٩٨٧٣٤١/٤ ٢ (٩٧٢) - فاكس :٢٩٨٧٣٤٢/٦ ٢ (٩٧٢)
www.al-ayyam.com
E-mail:info@al-ayyam.com

المحتـويـــــات

توطئـة ٥

تركيبة السكان في إسرائيل عشيّة مرور ٦٧ على قيامها ٧

اليهود المتدينون في إسرائيل ٢٤

المستوطنون في الضفة الغربية ٢٨

اللاجئون وطالبو اللجوء السياسي أو المتسللون الأفارقة ٣٢

الشركس في إسرائيل: أقلية قومية ٣٦

ذات طابع إثني وثقافي خاص ٣٦

تقديرات لعقدين مستقبليين ٤٥

توطئة

من نافل القول إن للوضع الديمغرافي تأثيرات ملموسة على جوانب عديدة ومختلفة من الحياة العامّة في أي دولة. ولا تختلف إسرائيل عن غيرها من الدول في هذا المضمار إلا في شدّة انهماك الأوساط الحاكمة والحركات السياسيّة والمؤسسات البحثية في إسرائيل بمسألة الديمغرافيا وخاصة ميزان الهجرة ومميزات المهاجرين اليهود، ونسب الازدياد الطبيعي ومصادره لدى السكان العرب واليهود والمتدينين والعلمانيين، على ضوء حقيقة تشكّل المجتمع الإسرائيليّ كمجتمع مهاجرين، وبسبب هاجس الحفاظ على أغلبية يهوديّة راسخة وكبيرة ليس داخل تخوم الخط الأخضر فحسب وإنما أيضاً في كل المنطقة التي تقع ضمن حدود سيطرتها الاحتلالية.

وعلى صعيد المجتمع الإسرائيلي من الداخل يمكن القول إن هناك تغيّرات متوقّعة في وجهة التطورات الديمغرافيّة الأساسيّة في مجال تشكيلة السكان، مثل نسبة العرب مُقابل نسبة اليهود من مواطني إسرائيل الآن وفي المستقبل، ونسب المتدينين المتزمتين التي تدل على اتجاه المجتمع الإسرائيليّ نحو مزيد من التديّن والتشدّد مقابل نسب العلمانيين من ناحية أخرى، وظاهرة الارتفاع في متوسط سنين العمر للرجال والنساء مما يعني حسب التقديرات الرسمية للعقدين القادمين أن تغييرات جديّة ستطرأ على تركيبة القوى العاملة وعلى نسب المسنين المعتمدين على الدعم الحكومي وخدمات الرفاه الاجتماعي، وغير ذلك. سوف تترك هذه التغيرات أثرًا عميقًا على طبيعة المجتمع الإسرائيلي وعلى وجهة تطوّر اقتصاده ومناعته الاجتماعية في الحاضر والمستقبل، وأساساً على ثقافته السياسية.

وتوضّح التقديرات الإحصائية الديمغرافية الرسميّة للعقدين القادمين أنّ ثمّة تغيّرات جديّة متوقّعة لا سيما فيما يتعلّق بمصادر النمو السكاني وبظاهرة تديّن المجتمع الذي يُقاس بأعداد المتدينين ونسبتهم من السكان، وانخفاض معدلات الخصوبة، وغير ذلك من التطوّرات التي من المتوقع أن تتطلّب مزيدًا من الإنفاق الحكومي على الرفاه بدل التقليصات في هذا المجال واللجوء إلى الخصخصة.

تشمل المعطيات الواردة في هذه الورقة آخر الإحصائيات المتوفّرة عن:

- السكان في إسرائيل حسب الانتماء (يهود، عرب و «آخرون») في سنة ٢٠١٥ وفي سنوات مختارة،
- توزيع السكان اليهود حسب أصلهم (أشكناز، شرقيون الخ...)،
- توزيع السكان حسب الديانة ونمط التديّن (علمانيون، متزمتون دينيًا- حريديم، محافظون، إلخ...)،
- مصادر النمو السكاني (معدلات الخصوبة، الازدياد الطبيعي وميزان الهجرة)،
- توزيع السكان حسب الجنس، والجيل، والحالة العائلية (ارتفاع في معدل الأعمار، ارتفاع نسب الطلاق)،
- نسب الاكتظاظ السكاني ومدلولاتها،
- التوزيع الجغرافي للسكان حسب الأقضية والألوية،
- التوزيع السكانيّ في المدن المختلطة،
- آخر المعطيات المتوفرة بشأن المميزات الديمغرافية للمستوطنين،
- الشركس في إسرائيل: أقلية قومية ذات طابع إثني وثقافي خاص.
- ملخص التقديرات الديمغرافية الرسميّة للعقدين القادمين.

تركيبة السكان في إسرائيل عشيّة مرور ٦٧ على قيامها

تدُل المعطيات التي نشرها مكتب الإحصاء الرسميّ في إسرائيل، عشيّة ذكرى ما يسمى الاستقلال الـ ٦٧ في نيسان ٢٠١٥، على أنّ عدد سكان إسرائيل وصل إلى ٨,٣٤٥,٠٠٠ نسمة. يتوزعون على النحو التالي: نحو ٦،٢٥١،٠٠٠ من اليهود (٧٤،٩٪)، ١،٧٣٠،٠٠٠ من العرب (٢٠،٧٪)، والباقون وعددهم يُقارب ٣٦٤،٠٠٠ نسمة، يُعرِّفون بصفة «آخرون»، ويقصد بهم سكان إسرائيل من الشركس والأرمن والسامريين والمسيحيين غير العرب، ومن لا يعتنقون أي ديانة. يعني هذا أنّ عدد سكان إسرائيل قد تضاعف تسع مرات منذ أن قامت في العام ١٩٤٨، حيثُ كان عدد سكانها الكلي في تلك السنة قرابة ٨٧٢,٧ نسمة.

مصادر النمو السكاني حسب الديانة في فترات زمنيّة مختلفة (بالآلاف)

السنوات	عدد السكان في بداية الفترة	الازدياد الطبيعي	المهاجرون إلى إسرائيل	عدد السكان في نهاية الفترة	نسبة الازدياد السنوي٪	نسبة ميزان الهجرة من مجمل النمو السكاني
اليهود						
١٩٤٨-١٩٦٠	٦٤٩،٦	٣٩٢،٣	٨٦٩،٣	١،٩١١،٢	٩,٢٪	٦٨,٩٪
١٩٦١-١٩٧١	١٩١١،٢	٤١٢،٩	٣٣٧،٩	٢،٦٦٢،٠	٣٪	٤٥٪
١٩٧٢-١٩٨٢	٢،٦٦٢،٠	٥٣٢،٥	١٧٨،٦	٣،٣٧٣،٢	٢,٢٪	٢٥,١٪
١٩٨٣-١٩٩٥	٣،٣٤٩،٦	٦٣١,٤	٥٦٤،٤	٤،٥٤٩،٥	٢,٤٪	٤٧,٤٪
١٩٩٦-٢٠٠٨	٤،٥٢٢،٣	٨٢٤،٣	٢٣٢،٨	٥،٥٦٩،٢	١,٦٪	٢٢,٢٪
٢٠٠٩-٢٠١٣	٥،٦٠٨،٩	٤٤٠،٢	٤٧,٨	٦،١٠٤،٥	١,٧٪	٩,٦٪
المسلمون						
١٩٥٥-١٩٦٠	١٣١،٨	٣٤،٨		١٦٦،٣	٤٪	
١٩٦١-١٩٧١	١٦٦,٨	١١٨,٩		٣٤٤،٠	٥٪	
١٩٧٢-١٩٨٢	٣٣٩،٢	١٨٥,٨		٥٣٠،٨	٤,١٪	
١٩٨٣-١٩٩٥	٥٢٤،٦	٢٧٨,٦		٨١٣،٠	٣,٤٧٪	
١٩٩٦-٢٠٠٨	٨١١،٢	٤١١،٤		١،٢٤٠،٠	٣,٣٪	
٢٠٠٩-٢٠١٣	١،٢٥٤،١	١٠٠،٧		١،٤٢٠،٣	٢,٥٪	

المسيحيون					
١٩٥٥-١٩٦٠	٤٢،٠	٧،٥		٤٩،٦	٢,٨
١٩٦١-١٩٧١	٤٩،٦	١٦،٧		٧٧،٣	٢,٩
١٩٧٢-١٩٨٢	٧٧,٣	١٦،٣		٩٤،٠	١,٨
١٩٨٣-١٩٩٥	٩٤،٠	٢٢،٦		١٦٢،٥	٤,٣
١٩٩٦-٢٠٠٨	١٢٠،٦	٢١،١		١٥٣،١	١,٩
٢٠٠٩-٢٠١٣	١٥٠،٢	٦،٨		١٦٠،٩	١,٤
الدروز					
١٩٥٥-١٩٦٠	١٨،٠	٥،٠		٢٣،٣	٤,٤٪
١٩٦١-١٩٧١	٢٣،٣	١٣،٥		٣٧،٣	٤,٤٪
١٩٧٢-١٩٨٢	٣٧،٣	١٨،١		٦٥,٦	٣,٨٪
١٩٨٣-١٩٩٥	٦٥،٦	٢٨،٢		٩٤،٠	٢,٨٪
١٩٩٦-٢٠٠٨	٩٢،٢	٢٩،٤		١٢١،٩	٢,٢٪
٢٠٠٩-٢٠١٣	١٢٣،٣	١٠،٣		١٣٣،٤	١,٦٪

حسب معطيات الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٤، جدول رقم ٢,١٢ ، ص.١١٦-١١٨.

تركيبة السكان اليهود حسب الأصل (حسب المنطقة الجغرافية التي هاجروا منها)

هنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ المقصود بتركيبة السكان اليهود حسب الأصل أو حسب مجموعة الانتماء في إسرائيل هو توزيعهم إلى فئة مَن وُلِدوا في إسرائيل، أي بعد سنة ١٩٤٨، وتُعرّف مجموعة انتمائِهم الأصليّة حسب مكان ولادة الأب، أما الفئة الثانية فهم المهاجرون الذين وُلدوا خارج إسرائيل ويقسمون إلى ذوي الأصل الآسيوي، الإفريقي، والأوروبي- أميركي. ويُستدل من المعطيات الواردة في الكتاب الإحصائي الأخير أنّ نحو ٧٠٪ من اليهود في إسرائيل في سنة ٢٠١٣ ولدوا في إسرائيل، أي بعد ١٩٤٨، في حين تشكّل النسبة الباقية مهاجرين من دول أميركا وأوروبا وأفريقيا وآسيا ولدوا في تلك المناطق.

توزيع السكان اليهود حسب الأصل (الانتماء)

الأصل	العدد بالآلاف	النسبة
المجموع	٦,٠٥٢,٠	٪١٠٠
آسيا	٦٨٣,٤	٪١١,٢
افريقيا٪	٨٩٣,٢	٪١٤,٧
أوروبا، أميركا	١,٩٢٥,١	٪٣١,٨
إسرائيل	٢٥٥٠,٣	٪٤٢,١

اعتمادًا على الجدول ٢,٨ في الكتاب الإحصائي ٢٠١٤.

وتبيّن المعطيات الرسميّة المتوفرة أنّ ٥ , ٧٢٪ من اليهود من أصل آسيوي و٢ , ٦٥٪ من ذوي الأصل الإفريقي قد ولدوا في إسرائيل لآباء جاؤوا من تركيا والعراق واليمن وإيران والهند والباكستان وسورية ولبنان في حالة آسيا، ومن المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر وأثيوبيا وغيرها في حالة الأصل الإفريقي. أما بالنسبة لذوي الأصل الأوروبي أميركي فإنّ نسبة المولودين منهم في البلاد أقل بكثير وتقف عند ٢ , ٤٥٪ بسبب تواصل الهجرة من أميركا ودول أوروبا، ولو كان ذلك بأعداد غير كبيرة، في حين ليس ثمّة مهاجرون من آسيا وأفريقيا.

التوزيع الجغرافي للسكان في إسرائيل

٤٠٪ من مجمل سكان إسرائيل- بينهم نحو ٥٠٪ من السكان اليهود- يسكنون في منطقة المركز، حسب الإحصائيات الأخيرة، وفيها، كما هو معلوم، عصب الصناعة والتجارة. أما العرب فيسكنون بغالبيتهم (نحو ٦٠٪ منهم) في منطقة الشمال في مجمعات قرويّة هامشية من حيث دورها الصناعيّ والاقتصاديّ عامة.

التوزيع الجغرافي للسكان

لواء	النسبة من السكان	النسبة من اليهود	النسبة من العرب	نسبة النمو السكاني
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١,٩
القدس	١٢,٤	١١,٠	١٨,٩	٢,١
الشمال	١٦,٥	٩,٥	٤٢,٦	١,٦
حيفا	١١,٧	١٠,٧	١٤,٤	١,٤
المركز	٢٤,٣	٢٨,٤	٩,٦	٢,٣
تل أبيب	١٦,٤	٢٠,٤	١,١	١٠
الجنوب	١٤,٤	١٤,٢	١٣,٣	١,٩
منطقة الضفة الغربيّة	٤,٤	٥,٧	٠,٠	٤,٤

حسب معطيات الجدول ٢,١٥ و ٢,١٦ في كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٤، ص.١٢٦-١٢٩.

معدل الاكتظاظ السكاني في إسرائيل في ارتفاع متواصل نتيجة الازدياد الدائم في عدد السكان، وقد وصل معدل الاكتظاظ في سنة ٢٠١٣، إلى ٣٥٩,٤ نسمة/ كم٢ مقارنة بمعدل ٢٨٨ نسمة/ كم٢ في سنة ٢٠٠٠.

معدل الاكتظاظ السكاني لكل كم٢ حسب اللواء

اللواء	عدد الأشخاص لكل كم٢
المجموع	٣٥٩,٤
القدس	١٥٤٤,٥
الشمال	٢٩٩,٩
حيفا	١٠٩٩,٨
المركز	١٥٢٧,١
تل أبيب	٧٧٣٣,١
الجنوب	٨٢,٤

المدن الكبيرة الأكثر اكتظاظًا في إسرائيل هي تل أبيب (٨٠٨٧ نسمة/ كم٢) ثم القدس (٦٤٣،٦ نسمة/ كم٢). أما المدن اليهوديّة متوسطة الحجم التي تتميّز بمعدل اكتظاظ كبير، فهي: بني براك- ٤٢٦،٢٣ نسمة/ كم٢، تليها جبعتايم- ٣٧٦،١٧ نسمة/ كم٢، ثم بات يام- ٦٩٧،١٥ نسمة/ كم٢، ثم موديعين عيليت- ٣٠٩،١٢ نسمة/ كم وبعدها إلعاد- ١٢٢٠٦ نسمة/ كم٢.

أما بين المدن والقرى العربيّة فإنّ قرية جسر الزرقاء هي الأكثر اكتظاظًا (٣٧٢،٨ نسمة/ كم٢)، تليها الناصرة (٢٤٠،٥ نسمة/ كم٢) يافة الناصرة (٣٣٢،٤ نسمة/ كم٢).

السكان العرب واليهود في المدن المختلطة في إسرائيل في سنة ٢٠١٣

المدينة	عدد السكان الكليّ	سكان يهود وآخرون	سكان يهود	السكان العرب
حيفا	٢٧٣،١٧٧	٢٤٤،٣٠٠	٢١٧،٨٠٠	٢٨،٩٠٠
عكا	٤٧،٣٩٧	٣٢،٨٠٠	٢٩،٩٠٠	١٤،٦٠٠
تل أبيب- يافا	٤١٨،٥٩٠	٤٠١،٠٠٠	٣٨١،٩٠٠	١٧،٦٠٠
اللد	٧١،٦٤٢	٥١،١٠٠	٤٥،٦٠٠	٢٠،٦٠٠
الرملة	٦٩،٠٣٤	٥٣،٤٠٠	٥٠،٤٠٠	١٥،٦٠٠
نتسيرت عيليت	٤٠،٤٦٠	٣٢،٢٠٠	٢٥،٧	*٨،٣
كرميئيل	٤٤،٧١٥	٤٣،٦٠٠	٣٧،٥	**؟؟؟
معالوت- ترشيحا	٢٣٠٠٠		١٨٠٠٠	٥٠٠٠

حسب معطيات رسميّة مستقاة من موقع مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل

* وبما أن مجال الاحصائيات والأرقام الذي يبدو للبعض مجالا علميًا دقيقًا ومحايدًا ليس سوى حلبة أخرى للصراعات بين العرب واليهود وبين تيارات سياسيّة وأيديولوجيّة مختلفة في إسرائيل، فليس من المستبعد أن يجري الحديث في وسائل الاعلام وفي منشورات الحركات السياسيّة المختلفة عن أعداد تفوق هذه الأعداد لإسناد ادعاءات سياسيّة مختلفة، وهو الحال بالنسبة لعدد العرب في نتسيرت عيليت حيث تتحدث أوساط عربيّة عن أعداد أكبر لم ترد في أي معطيات رسميّة، فمثلا من محادثة مع عضو عربيّ في بلدية نتسيرت عيليت اتضح أن عدد العرب في المدينة يزيد عن ١٢٠٠٠ نسمة، وأن عدد الناخبين العرب الواردة أسماؤهم في سجل الناخبين للبلدية في الانتخابات الأخيرة التي جرت قبل سنة ونصف قارب ٧٥٠٠ ناخب.

** لم يرد عدد العرب في المدينة في الإحصائيات الرسميّة، ولكن وسائل الإعلام تتحدث عن نحو ١١٠٠ عائلة عربيّة تسكن في المدينة.

الزواج والطلاق ومعدلات الخصوبة

في سنة ٢٠١٢، وصل عدد الزيجات الجديدة إلى ٤٧،٤٥٠، ٧٥٪ زيجات يهوديّة، و٢١٪ زيجات مسلمين، في السنة نفسها وصل عدد حالات الطلاق إلى ١٣،٦٨٥ حالة منها ٨١٪ طلاق أزواج يهود و١٣٪ حالات طلاق أزواج مسلمين، وبالمجمل كانت نسبة الزواج في إسرائيل ٦,٤ لكل ١٠٠٠ نسمة ونسبة الطلاق ١,٧ لكل ١٠٠٠.

نسبة الخصوبة العامة (معدل عدد الأولاد للمرأة) حسب الديانة في سنوات مختارة

ديانة الأم	في النصف الأول من سنوات السبعين	٢٠١٢	٢٠١٣
المجموع	٣,٨٠	٣,٠٥	٣,٠٣
يهوديّة	٣,٢٨	٣,٠٤	٣,٠٥
مسلمة	٨,٤٧	٣,٥٤	٣,٣٥
مسيحيّة	٣,٦٥	٢,١٧	٢,١٣
درزيّة	٧,٢٥	٢,٢٦	٢,٢١
بدون تحديد الديانة		١,٦٨	١,٦٨

ميزان الهجرة من وإلى إسرائيل وأثره على التركيبة السكانية

تُبيِّن المعطيات الرسمية المتوفرة أنّ المعدل السنوي لعدد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل، أو ما يسمى في القاموس الإسرائيلي «القادمون الجدد»، شهد انخفاضًا مستمرًا من نحو ٢٣،٠٠٠ مهاجر سنويًا في الفترة ٢٠٠٢- ٢٠٠٧، إلى نحو ١٥،٠٠٠ مهاجر سنويًا في السنوات ٢٠١١-٢٠٠٨. وجاء توزيع المهاجرين حسب دول الأصل في السنوات العشر الأخيرة على النحو التالي: ٥٣٪ من دول أوروبا، نصفهم من جمهوريات الاتحاد السوفييتي

سابقًا، ٢٢٪ من القارة الأميركية وأوقيانيا، ١٥٪ من افريقيا غالبيتهم العظمى من إثيوبيا، ونحو ١٠٪ من آسيا.

جاءت سنة ٢٠١٤ مختلفة من حيثُ المعدل السنوي مقارنة مع السنوات التي سبقتها، فقد وصل عدد المهاجرين إلى إسرائيل في ٢٠١٤، إلى ٢٦،٦٢٧ مهاجرا، حسب معطيات مكتب الإحصاء المركزي، وترجّح أوساط إسرائيلية أن يكون الارتفاع ناتجا عن خوف اليهود من تدهور في أنماط التعامل معهم في دول إقامتهم في أوروبا وأميركا، سواءً أكان الخوف من مجموعات عنصريّة من سكان تلك الدول أم من طرف مجموعات إسلاميّة تتعاطف مع تنظيمات مثل «القاعدة» و«تنظيم داعش»، وغيرها. فمثلا شهدت سنة ٢٠١٤ هجرة نحو ٦٦٠٠ يهودي فرنسي في هذه السنة، أي بارتفاع مقداره ٣٢٪ مقارنةً بالسنة التي سبقت. ويُعتقد أنّ هذا الارتفاع في عدد المهاجرين من فرنسا جاء نتيجة لمشاعر «الكراهية» التي تبديها حركات يمينيّة فرنسية تجاه اليهود، إضافة إلى مواقف علنية مشابهة تصدر عن حركات إسلامية. يضاف إلى ذلك، النشاط الدؤوب التي تبذله مؤسسات صهيونيّة للتأثير على اليهود في دول العالم للهجرة إلى إسرائيل.

أما توزيع المهاجرين اليهود حسب المناطق التي هاجروا منها في ٢٠١٤ فقد كان على النحو التالي: ٤٥,٥٪ جاؤوا من دول أوروبا الشرقيّة، ٣١,٥٪ من أوروبا الغربيّة، ١٤,١٪ من أميركا الشماليّة، ١٤٪ من دول أميركا الوسطى والجنوبية، نحو ٢٪ من دول أفريقيا، ونحو ٢٪ من دول آسيا، والباقي من مناطق أخرى. ٤٧,٥٪ من المهاجرين في سنة ٢٠١٤ هم من الذكور و٥٢,٥ من الإناث.

المهاجرون اليهود إلى إسرائيل في سنة ٢٠١٤، حسب دول المصدر، الجنس

دولة المصدر	العدد	النسبة ٪	منهم ذكور	منهم إناث
شرق أوروبا	١٢١١٨	٤٥,٥٥		
غرب أوروبا	٨٤٠٧	٣١,٥٧		
أميركا الشمالية	٣٧٦٦	١٤,٠		
أميركا الوسطى والجنوبية	١٠٦٧	٤,٤		
أفريقيا	٤٨٨	١,٨٣		
آسيا	٥١٨	١,٩٤		
مناطق أخرى	٢٦٣	١,٠		
المجموع	**٢٦٦٢٧**	**١٠٠**	**١٢٦٦٤**	**١٣٩٦٣**

هجرة اليهود من إسرائيل إلى الخارج

لا بدّ من الإشارة أولاً إلى أنّ الهجرة من إسرائيل إلى خارجها تسمى في القاموس الإسرائيلي «يريداه»، أي الهبوط أو النزول، على عكس الهجرة إليها التي تأخذ معنى الصعود أو الحج، كما أسلفنا، وهذا للدلالة على موقف سلبي من الظاهرة يصل حد اتهام المهاجرين إلى الخارج بالتخلّي عن المشروع القومي، والهروب أو السعي إلى مطامح شخصية أنانية في دول الغرب، بدل الإسهام في الجهد الصهيوني الجماعي الذي يسعى إلى ضمان الطابع اليهودي للدولة ومستقبلها. على الرغم من النظرة السلبيّة التي تعبّر عنها الأوساط الرسميّة ووسائل الإعلام، ناهيك عن الحركات اليمينية، تجاه المهاجرين، مهما كان سبب مغادرتهم، إلا أنّ النقاش حولها بدأ يشغل المجتمع الإسرائيلي بوتيرة أعلى في السنوات الأخيرة، ولم يعد التفكير بالهجرة إلى الخارج أو الجهر بالاستعداد للمغادرة إذا سنحت فرصة كهذه من المحرمات في الثقافة السياسية الإسرائيلية.

تتعلّق الأسباب الرئيسيّة للهجرة في إسرائيل إلى الخارج ، في المقام الأول، بالسعي إلى

تحسين مستوى الحياة والبحث عن فرص عمل أو الارتقاء والتقدّم في مجال المهنة والتعليم الأكاديميّ. وفي السنوات الأخيرة، وتحديدًا بعد حركة الاحتجاج التي انطلقت في سنة ٢٠١١، يدور نقاش واسع عن الهجرة بسبب غلاء المعيشة مقارنةً بأميركا ودول أوروبية مثل ألمانيا، مما يجعل الحياة هناك أسهل بكثير من إسرائيل. كما أنّ الأوضاع الأمنيّة في المنطقة وحروب إسرائيل المتتالية وما تسببه من شعور بانعدام الأمان لدى السكان في المناطق المعرّضة للخطر يرفع من مستوى الاستعداد والرغبة إلى مغادرة البلاد إذا سنحت فرصة ذلك.

تبيّن المعطيات الرسمية المتوفرة عن الهجرة إلى خارج إسرائيل، أنّ عدد الإسرائيليين الذين هاجروا منذ إقامة إسرائيل حتى سنة ٢٠١٢ ولم يعودوا إليها هو ٦٩٨,٠٠٠ نسمة، وهذا يشمل، حسب التقديرات الرسمية، المتوفّين من بينهم ويتراوح عددهم بين ١١٦،٠٠٠ و ١٤٩،٠٠٠ نسمة، ما يعني أنّ عدد الإسرائيليين الماكثين في دول العالم المختلفة في نهاية سنة ٢٠١٢، يتراوح بين ٥٤٩،٠٠٠ و ٥٨٢،٠٠٠ من الإسرائيليين، لا يشمل عدد أبنائهم الذين وُلدوا في الخارج. هذا مع العلم أنّ هناك تقديرات أخرى لعدد الإسرائيليين الذين يعيشون في دول أجنبية تتحدث عن أعداد تتراوح بين ٦٥٠،٠٠٠ ومليون إسرائيلي. على كل حال، وعلى الرغم من ارتفاع مستوى التداول بقضية الهجرة من إسرائيل على خلفية ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، ومحاولة أوساط يمينية تضخيم الظاهرة بإضفاء معانٍ أيديولوجيّة سياسيّة عليها، ووصم المهاجرين بأنهم يحملون أفكارًا يسارية أو ما بعد صهيونيّة، إلا أنّ الإحصائيات تدل على انخفاض في الهجرة من إسرائيل بمعدل ٣٠٪ مقارنةً بسنواتٍ سابقة، كما نرى في الجدول التالي: مع انخفاض بسيط وغير ثابت في أعداد العائدين منهم بعد قضاء فترة في الخارج. وتفيد المعطيات الرسمية أنّ عدد المهاجرين من إسرائيل في سنة ٢٠١٢ (السنة الأخيرة التي يوجد بصددها معطيات رسميّة)، وصل إلى ١٥,٩٠٠ إسرائيلي، في حين وصل عدد العائدين للعيش في إسرائيل ٨,٨٠٠ نسمة.

إسرائيليون مكثوا خارج البلاد مدة متواصلة تزيد عن سنة والعائدون منهم في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٢ (بالآلاف)

السنة	هاجروا	عادوا	الناتج النهائي
المجموع لكل الفترة	٤٩٤،٤	٢١١،٩	٢٣٨،٠
١٩٩٠	٢٤،٧	١٠،٥	١٤،٢
١٩٩١	٢٢،٨	١١،٥	١١،٣
١٩٩٢	٢٣،١	١٠،٥	١٢،٦
١٩٩٣	٢٧،٢	١٠،٨	١٦،٤
١٩٩٤	١٩،١	٩،٠	١٠،١
١٩٩٥	٢٤،٧	٧،٩	١٦،٧
١٩٩٦	٢٠،٩	٨،٠	١٣،٠
١٩٩٧	٢٠،٠	٧،٢	١٢،٨
١٩٩٨	٧،١٩	٦،٥	١٣،٢
١٩٩٩	١٩،٥	٦،٨	١٢،٧
٢٠٠٠	٢١،٢	٨،٤	١٢،٨
٢٠٠١	٢٧،٢	٧،٨	١٩،٤
٢٠٠٢	٢٧،٣	٨،٣	١٩،٠
٢٠٠٣	٢٥،٤	٩،١	١٦،٣
٢٠٠٤	٢٤،٥	١٠،٠	١٤،٢
٢٠٠٥	٢١،٥	١٠،٥	١١،٠
٢٠٠٦	٢٢،٤	٩،٦	١٢،٨
٢٠٠٧	٢١،١	٩،٣	١١،٨
٢٠٠٨	١٩،١	١٠،٦	٨،٥
٢٠٠٩	١٥،٩	١١،٠	٤،٩
٢٠١٠	١٥،٦	١٠،٢	٥،٤
٢٠١١	١٦،٢	٩،٥	٦،٧
٢٠١٢	١٥،٩	٨،٨	٧،١

ويُرجّح بأنّ الانخفاض في عدد المهاجرين من إسرائيل في السنوات الأخيرة مقارنةً بسنوات سابقة يعود إلى أسباب اقتصاديّة وإلى أزمات مالية عصفت بدول كانت هدفًا للهجرة من إسرائيل مثل الولايات المتحدة، الذي كانت تستوعب قرابة ٧٠٪ من المهاجرين الإسرائيليين ودول أوروبية أخرى.

وتبيّن معطيات مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل حول المؤهلات العلمية للمهاجرين الإسرائيليين الذين يعيشون في الخارج وخلفيتهم المهنية أن ٥٪ من الأكاديميين الإسرائيليين يعيشون في الخارج، وأنّ ظاهرة «هروب العقول» حادة جدًا في أوساط الحاصلين على لقب الدكتوراه، حيثُ أنّ ٤ , ١٠٪ من الإسرائيليين الحاصلين على هذا اللقب يعيشون في الخارج، و٨٪ من حاملي اللقب الثاني في الطب.

وتضيف معطيات مكتب الإحصاء أنّ الإسرائيليين الحاصلين على لقب الدكتوراه ويقيمون في الخارج، يتوزعون على المواضيع العلميّة المختلفة كالتالي: ٢٣٪ في الرياضيات، ٣ , ١٨٪ في الكيمياء العضويّة، ١٨٪ في الهندسة الميكانيكيّة، ١ , ١٧٪ في علوم الحاسوب، ١ , ١٦٪ في علوم الوراثة، ٤ , ١٥٪ في الميكروبيولوجيا، و٤ , ١٥٪ في الفيزياء.

تتطرّق هذه المعطيات إلى الحاصلين على اللقب من مؤسسة أكاديمية إسرائيلية بين السنوات ١٩٨٧-٢٠٠٧، الذين أقاموا في الخارج مدة تزيد عن ٣ سنوات، ما يدل على إمكانية بقائهم في الخارج، حسب اعتقاد خبراء مكتب الإحصاء.

من ناحية ثانية، أشارت المعطيات عن هذا الشأن إلى حدوث ارتفاع بسيط في نسبة الأكاديميين الإسرائيليين العائدين من الخارج، في سنة ٢٠١٢ مقارنةً بالعائدين في السنة التي سبقتها، إذ ارتفعت هذه النسبة إلى ٤ , ٢٪ بعد أن كانت ٧ , ١٪ في ٢٠١١. وقد يعود أحد الأسباب لهذا الارتفاع البسيط في نسبة الأكاديميين العائدين هو الجهود المتزايدة لأوساط رسميّة واجتماعيّة من أجل توفير أماكن عمل وشروط ملائمة للأكاديميين الإسرائيليين في معاهد ومؤسسات علمية داخل إسرائيل.

فئة «الآخرون»

كما ذكرنا سابقاً نشر مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي عشية «يوم استقلال» إسرائيل الـ٦٧، معطيات محدّثة حول تعداد السكان، جاء فيها أن عددهم بلغ ٨ر٣٤٥ مليون نسمة.

يشكل اليهود نسبة ٩ر٧٤٪ من سكان إسرائيل ويبلغ عددهم ٦ر٢٥١ مليون نسمة.

ويشكل السكان العرب نسبة ٧٢ر٢٠٪ ويبلغ عددهم ١ر٧٣ مليون نسمة. غير أن هذا المعطى يشمل الفلسطينيين في القدس الشرقية والسوريين في مرتفعات الجولان. ووفقاً لمعطيات نشرها مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، فإن عدد السكان العرب في القدس الشرقية، أي في المناطق التابعة لبلدية الاحتلال في المدينة، بلغ في نهاية العام ٢٠١٢ حوالي ٣٠٠ ألف نسمة ويشكلون ٣٧٪ من سكان المنطقة الخاضعة لنفوذ البلدية. أما عدد السكان في القرى العربية الدرزية الأربع في الجولان، فتشير التقديرات إلى أنه قرابة عشرين ألفاً أو أكثر بقليل.

ويشكل السكان «الآخرون»، ويضمون المسيحيين من غير العرب وغير المعرفين دينيا في سجلات وزارة الداخلية الإسرائيلية، نسبة ٥ر٤٪، ويبلغ عددهم ٣٦٤ ألفاً.

ويبلغ عدد السكان الشركس حوالي أربعة آلاف نسمة، والأرمن حوالي ثلاثة آلاف نسمة، فيما يقدر عدد العمال الأجانب في إسرائيل بحوالي ٢٠٠ ألف، والإحصاء السكاني لا يشملهم.

من هي فئة «الآخرون» وما علاقتها بقانون العودة وبتعريف من هو اليهودي

يلفت الانتباه في منشورات مكتب الإحصاء المركزي وجود فئة كبيرة تحت مسمى «الآخرون» التي تضم حسب آخر الإحصائيات ٣٦٤ ألف شخص، ويلفت الانتباه بشكل خاص أن أول مرة ظهرت فيها هذه الفئة بشكل مستقل في منشورات مكتب الإحصاء المركزي كانت العام ١٩٩٥ في أعقاب التعداد السكاني الذي تم تنفيذه حينها، وبحسب مكتب الإحصاء كانت هذه الفئة حتى العام ١٩٩٥ ضمن فئة العرب ولا تحسب كفئة مستقلة. والأهم أن هذه الفئة شهدت تضخماً مستمراً من فئة غير موجودة أصلاً في منشورات مكتب الإحصاء إلى فئة يصل تعدادها إلى مئات الآلاف.

وبحسب منشورات مكتب الإحصاء الإسرائيلي بلغ تعداد هذه الفئة العام ١٩٩٥ – أي في أول مرة تحتسب كفئة مستقلة– ما يقارب ١ر٨٥ ألف نسمة وارتفع العام ١٩٩٨ إلى ١٥٠ ألفاً والعام ١٩٩٩ إلى ١٩٤ ألفاً ثم قفز العام ٢٠٠٣ ليصل إلى ٢٨١ ألفاً وفي العام ٢٠٠٨ ارتفع العدد إلى ١ر٣١٧ ألف ووصل العام ٢٠١٢ إلى حوالي٣٣٧ ألف نسمة.

ولا بد من التنويه هنا بأن عدد من سجل نفسه من المهاجرين الذين قدموا من دول الاتحاد السوفييتي السابق كمسيحيين كان العام ٢٠٠٥ ما يقارب ٢٧ ألف نسمة، أي أن الأغلبية العظمى لهذه الفئة لم تكن ممن اعتبروا رسمياً مسيحيين، وقد يكون الأمر مرتبطاً بامتناعهم عن التسجيل كذلك لأنهم جاؤوا تحت غطاء «قانون العودة» الذي شهد تغيرات وتشديدات خلال سنوات التسعين كما سنوضح لاحقاً.

فمن هي هذه الفئة، وممن تتكون بشكل أساس؟ وما علاقتها بما يسمى قانون العودة الاسرائيلي وبتعريف من هو يهودي؟ ومن يحق له الهجرة إلى إسرائيل كـ«عوليه» («مهاجر صاعد») والتحول لمواطن أوتوماتيكيا بحسب قانون المواطنة؟

تشير التقارير المختلفة إلى أن الأغلبية العظمى من فئة «الآخرون» هي من مهاجري دول الاتحاد السوفييتي السابق وأفراد عائلاتهم الذين لم يسجلوا كيهود في وزارة الداخلية الإسرائيلية، لأنهم لم يولدوا لأم يهودية.

وبحسب الموسوعة الالكترونية (ويكيبيديا) العبرية، فإن الغالبية الساحقة من «الآخرين» تمر بعملية يطلق عليها اسم «التهوّد الاجتماعي» التي توصف بأنها «انضمام فعلي للشعب اليهودي من دون علاقة بعملية تهود دينية».

قانون العودة وتعريف من هو اليهودي وفئة «الآخرون»

يعتبر «قانون العودة» التمييزي –١٩٥٠– بمثابة التجسيد القانوني والتشريعي لكون إسرائيل دولة الشعب اليهودي. وقد تم إقرار القانون بشكل احتفالي في ٥ تموز ١٩٥٠، في ذكرى مولد ثيودور هرتسل الذي يعتبر الأب الروحي للصهيونية.

يعطي القانون لكل يهودي يرغب في القدوم إلى إسرائيل الحق في الهجرة، والتسجل كعوليه – مهاجر.

ويُستثنى من هذا الحق كل من: (١) الذي يعمل ضد الشعب اليهودي؛ أو (٢) من الممكن أن يعرض صحة الجمهور أو أمن الدولة للخطر؛ أو (٣) كل صاحب ماض إجرامي يمكن أن يشكل مصدر خطر على سلامة الجمهور. وبحسب قانون المواطنة الإسرائيلي فإن شهادة «العوليه»، تعطي مباشرة الحق في المواطنة الإسرائيلية.

وفيما عدا الآثار التمييزية الصارخة لهذا القانون الذي يعطي لأي يهودي الحق في الهجرة والتوطن في فلسطين، ويمنع في الوقت ذاته هذا الحق من سكان البلاد الفلسطينيين ويرفض إعادة اللاجئين، فإن له أيضا أبعاداً مهمة ترتبط بالمجتمع اليهودي الإسرائيلي وعلاقاته الداخلية وتعريفه الأساس حول من هو اليهودي؟ وكيف يعرف؟ ومن يحق له أن يعرف شخصاً ما بأنه يهودي أم لا؟ والأهم من ذلك وجود فجوة بين من يحق له أن يكون «عوليه» وبين من يعرف كيهودي بحسب المعايير المتبعة في إسرائيل.

فقد ضمن قانون العودة لليهودي الحق في أن يكون عوليه ثم مباشرة أن ينال طبقاً لذلك مواطنة إسرائيلية، لكنه لم يعرف من هو اليهودي، وأبقى الأمر منوطا بسياسات إجرائية لوزارة الداخلية.

وقد ظل تعريف من هو اليهودي عائما وغير محدد حتى العام ١٩٧٠، حيث عرف اليهودي بأنه «كل من ولد لأم يهودية أو مر بعملية تهوّد ولا ينتمي لأي ديانة أخرى»، ولم يحل هذا التعريف الإشكاليات الأساسية، حول من يحق له أن يهوّد شخصاً ما، ومن هي الجهة المخولة بذلك.

كما أضيف لقانون العودة الأساسي بند جديد هو بند ٤أ، وهذا البند يعطي نفس الحقوق التي تعطى لليهودي أيضا لزوجته أو ابنه أو حفيده من غير اليهود، بغض النظر عن كون القريب اليهودي حيا أو ميتا وما إذا كان قد قدم إلى إسرائيل مع أحد أقاربه أو لا. وجاء في التعديل أيضاً أن أي شخص كان أحد أجداده يهودياً أو كانت زوجته أو زوجها، أو كان زوج/ زوجة

لابن أو حفيد ليهودي يحق له أن يهاجر لإسرائيل بحسب قانون العودة، ويستثنى من ذلك كل من غيّر دينه راغبا لا مضطرا وهو ما يعني وجود فئة من السكان المهاجرين غير اليهود الذين صنفوا لاحقا كآخرين.

وقد لخصت في حينه قاضية المحكمة العليا عدنا أربيل خمسة مكونات لهذا البند:

١. تشجيع أصحاب العلاقة العائلية لليهود على الهجرة لإسرائيل والانضمام لشعب البيشوف في صهيون كوسيلة لمنع انصهار اليهود.
٢. تشجيع اليهود المتزوجين زواجا مختلطاً على الهجرة إلى إسرائيل والانضمام إلى البيشوف في صهيون كوسيلة لمنع انصهار اليهود.
٣. تحقيق العدل من خلال التعامل بشكل متساو بين أبناء العائلات المختلطة التي تهاجر إلى إسرائيل، وذلك من غير أن يتم مطالبة جزء من أبناء العائلة المرور بامتحانات قانون المواطنة فيما يتلقى جزء آخر المواطنة بشكل أوتوماتيكي.
٤. الموازنة بين التعريف التقليدي وبين التعريف القومي لمصطلح» يهودي» في قانون العودة.
٥. لم شمل عائلي، وتحقيق الحق في عيش حياة عائلية مشتركة .

كانت سياسة وزارة الداخلية لسنوات طويلة أن اللا – يهودي/ ة الذي/ التي تزوج/ ت من مواطن/ ة يهودي/ ة مواطن/ ة في إسرائيل يستحق شهادة «عوليه» بحسب «قانون العودة» وذلك بحسب بند ٤أ، غير أن الأمر تغير في العام ١٩٩٥ إذ توقفت وزارة الداخلية عن الاعتراف بغير اليهود المتزوجين من يهود مواطني إسرائيل كمستحقين «للعلياه» بحسب قانون العودة. وفي العام ١٩٩٩ أقرت محكمة العدل العليا أن عضو عائلة غير يهودي ليهودي مواطن إسرائيل (فيما عدا إذا كان ابنه أو حفيده) لا يحق له أن يستفيد من «قانون العودة».

جاءت هذه التغييرات القانونية بالتوازي مع الهجرة الضخمة من الاتحاد السوفييتي في أعقاب انهياره، حيث بدأت الأعداد الكبيرة للمهاجرين ممن لا يعتبرون يهودا بالتزايد الكبير، وصار

من المستحيل ضمهم تحت فئة العرب وإلا تضخمت الأخيرة بشكل مصطنع، هذا ناهيك عن الإسقاطات السياسية الإستراتيجية للأمر!

للتوضيح، لا بد من الإشارة إلى أنه بين الأعوام ١٩٧٠ – ١٩٨٤ وصل إلى إسرائيل ٤٢٥ ألف مهاجر جديد، جاء حوالي نصفهم من مناطق الاتحاد السوفييتي، ولم يتجاوز عدد غير اليهود من بين هؤلاء المهاجرين ١٦ ألف شخص، أي أقل من ٤٪من المهاجرين، وقد كان أغلبهم أقرباء من الدرجة الأولى لمهاجرين يهود. لم تتسبب هذه النسبة المنخفضة والأعداد الصغيرة في فتح نقاشات جماهيرية حول من يحق له أن يستفيد من قانون العودة .

إذن، حدث التغير الدراماتيكي بعد انهيار الأنظمة الشيوعية وفتح أبواب الهجرة من الاتحاد السوفييتي، حيث وصل إلى إسرائيل منذ ١٩٩١ وحتى ٢٠٠٤ ما يقارب مليون شخص (٩٢٤ ألفاً حسب مكتب الإحصاء) .

جاء في معطيات مكتب الإحصاء المركزي أن فئة اللا يهود في نهاية سنوات التسعين تضخمت لتقارب مع بداية العام ٢٠٠١ حوالي ٢٤٠ ألف شخص، شكلوا ٢٦٪ من إجمالي المهاجرين. هذه النسبة ارتفعت في بعض الأحيان لتشكل أغلبية من أفواج المهاجرين المتدفقين، فقد وصلت مثلا هذه النسبة في النصف الثاني من العام ٢٠٠٢ وبحسب ما نشرت وزارة الداخلية الإسرائيلية حينه إلى ثلثي المهاجرين.

وتشير الأبحاث المنشورة في هذا الصدد إلى أن تضخم هذه الفئة ارتبط بشكل وثيق بسياسة تشجيع الهجرة التي تبنتها الوكالة اليهودية بشكل خاص. فعلى سبيل المثال، نشرت الوكالة اليهودية في سنوات التسعينيات، في أرجاء مناطق الاتحاد السوفييتي السابق، إعلانات ضخمة تخاطب فئة «المهاجرين الممكنين» وتدعوهم للاستفادة من «حقهم» في الهجرة جاء فيها: «إذا كانت جدتك أو جدك، سواء من طرف الأم أو طرف الأب، مسجلا/ ة كيهودي/ ة إذن لديكم حق في الهجرة (علياه) لإسرائيل».

يطلق عدد من علماء الاجتماع الإسرائيليين على هذه المجموعة «اليهود اللا يهود»،

على اعتبار أن أفرادها مروا بعملية تهوّد اجتماعية تحولوا فيها إلى جزء من الهوية القومية لإسرائيل حتى لو ظلوا على طرف الجماعة وليس في لبها، وهو ما حدا بالبعض إلى القول إن اليهود في إسرائيل هم جميع السكان ما عدا العرب والعمال الأجانب بغض النظر عن كل الاعتبارات الأخرى!

اليهود المتدينون في إسرائيل

كما هو معلوم، تختلف طبيعة التغيّرات الديمغرافية التي تشهدها المجموعات السكانيّة الأساسية في إسرائيل، على نحوٍ جدِّي، كما أنّ كل مجموعة سكانية أساسية (اليهود من ناحية والعرب من ناحية ثانية) تتركب من مجموعات ثانويّة تختلف عن بعضها البعض فيما يتعلّق بنسب الخصوبة، وعدد الوفيات وغير ذلك، فالفروق في هذه الجوانب بين اليهود المتزمتين دينيا (الحريديم) وبين سائر اليهود من ناحية، وكذلك بين المسلمين والمسيحيين العرب من الناحية الثانية هي فروق كبيرة، يجدر الانتباه إليها عند تحليل التطورات الديمغرافية لدى كل مجموعة.

شكّلَ اليهود المتزمتون (الحريديم) في العام ٢٠١٢، نحو ٤ , ٩٪ من اليهود إلا أنهم يشكّلون جزءًا فقط من المتدينين في إسرائيل، فهناك ٩ , ٩٪ آخرون يُعرّفون كمتدينين من غير الحريديم، و٢ , ٣٦٪ من اليهود المحافظين دينيًا، والباقي، بنسبة ٩ , ٤٣٪ يعتبرون علمانيين أو، للمزيد من الدقة، غير متدينين. وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ هناك داخل مجموعة المحافظين تفاوتا في الالتزام بالفرائض الدينية، فهناك محافظون متدينون ومحافظون غير متديّنين.

وبحسب تقديرات أخرى نشرت حول توزيع السكان بموجب نمط التديُّن، وتتطرق إلى سنة ٢٠١٠، فإنّ نسبة الحريديم بين اليهود تساوي ١٤٪، في حين تصل نسبة المتدينين غير الحريديم إلى ١١٪، وتصل نسبة المحافظين المتدينين إلى ١٢٪، ما يدل على نسبة تديُّن كبيرة في المجتمع الإسرائيلي. وكان هذا الموضوع قد أخذ يشغل المجتمع الإسرائيلي في السنتين الأخيرتين بشكلٍ خاص، حتى أفردت له وسائل الإعلام برامج خاصة على امتداد عدد من الحلقات، كما نظّمت الجامعات مؤتمرات تتناول الموضوع، وتنبّأ خبراء الديمغرافيا بتحوّل إسرائيل في غضون عقدين إلى مجتمعٍ متدينٍ أكثر.

نمط التديُّن ومميزات أخرى للفئة العمرية ٢٠ سنة وما فوق من اليهود- معطيات سنة ٢٠١٢

	المجموع الكلي للسكان يشمل من هم بدون دين	مجموع عدد اليهود (آلاف)	حريديم ٪	متدينون٪	محافظون ٪	غير متدينين علمانيون ٪	أبناء ديانات أخرى (آلاف)
المجموع	٤,٩٧٢,٣	٣,٩٢٢,٨	٩,٤	٩,٩	٣٦,٢	٤٣,٩	٩٢٨,٦
الجنس							
رجال	٢,٤٠٣,٣	١,٨٩٥,٢	٩,٥	١٠,٠	٣٥,٢	٤٤,٤	٤٤٢,٦
نساء	٢,٥٦٩,٢	٢,٠٢٦,٥	٩,٩	٣٧,١	٤٣,٥	٤٣,٥	٤٨٥,٩

اعتمادًا على معطيات مكتب الإحصاء المركزي. كتاب الإحصاء السنوي لإسرائيل ٢٠١٤، ص .٣٤٤.

ويُشار إلى أنّ الفئة العمرية ٠- ١٤ تشكّل قرابة ٥٠٪ من الحريديم عامةً، ونحو ٣١٪ من المتدينين اليهود، ويعود ذلك إلى نسب الولادة المرتفعة في أوساط المتدينين المتزمتين والمتدينين عامة، وليسَ لدى اليهود فحسب.

مستوى الخصوبة العام حسب درجة التدّين (في أوساط اليهوديات)

درجة التديّن	٨٤-١٩٨	٨٩-١٩٨٥	٩٤-١٩٩٠	٩٩-١٩٩٥	٢٠٠٤-٢٠٠٠	٢٠٠٩-٢٠٠٥
نساء حريديات	٦،٢	٦،٧	٧،٠	٦،٩	٧،٤	٧
متدينات	٣،٥٩	٣،٨	٣،٦	٣،٧	٣،٩	٤،٣
محافظات متدينات	٣،٣	٣،٢	٢،٨	٢،٧	٢،٧	٢,٦
محافظات غير متدينات	٢,٦	٢،٥	٢،٣	٢،٢	٢،٢	٢،٢
علمانيات/ غير متدينات	٢،٣	٢،١	١،٧	١،٨	١،٩	٢،١
المجموع	٢،٩	٢،٩	٢،٦	٢،٦	٢،٨	٢،٩

وتحت عنوان «إسرائيل تصبح أكثر تديّنًا»، جاءَ في أحد الأبحاث الديمغرافية أن نسبة الازدياد السكاني الطبيعي في أوساط الـحريديم والمستوطنين في الضفة الغربية، مرتفعة جدًا على مستوى

العالم كله، هذا في حين أنّ نسبة الخصوبة لليهوديات غير المتدينات آخذة في الانخفاض بشكلٍ ملحوظ. ويترتب على هذا التغيير المتسارع تحوُّل المجتمع الإسرائيلي نحو التديُّن ما سيؤدي إلى تغيير جدي في ملامحه، وهو أمر يخيف البعض.

في سنة ٢٠١٠، شكلت نسبة الأطفال المولودين حديثًا في العائلات الحريدية نحو ثلث الأطفال اليهود المولودين حديثًا، يضاف إلى ذلك أن نحو ٢٠٪ من المولودين حديثًا يولدون للعائلات المتدينة غير الحريدية. ومن المؤشرات الأخرى على تديّن المجتمع في إسرائيل أن ما يقرب من نصف طلاب الصف الأول بين السكان اليهود يتعلمون في أطر تعليم دينية على اختلاف أنواعها بين حريدية وتابعة لجهاز التعليم الرسمي الديني، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة في السنوات القادمة.

تأسيسًا على هذه النسب المرتفعة، وعلى معطيات إحصائية أخرى تدل على ارتفاع في أعداد من يعتبرون أنفسهم متدينين بين اليهود، ولا سيّما بين فئات الشباب، يُعتقد أنه في سنة ٢٠٣٠ سوف يصل عدد اليهود الحريديم إلى أكثر من مليون نسمة، وذلك على اعتبار أنّ نسبة النمو السكاني ستتراوح بين ٦٪ و٧٪ في أوساط اليهود الحريديم.

لهذا الازدياد السكاني الكبير في صفوف اليهود الحريديم نتائج جديّة على المجتمع على كافة الأصعدة، مثل نسب الفقر، والتعليم، والصحة وغير ذلك. ومن المعروف أنّ نسبة مشاركة اليهود الحريديم في سوق العمل منخفضة، ويركّز جهاز التعليم لديهم على تعليم علوم الدين، وعليه فهو لا يشكّل مصدرًا لإكساب المهارات التي تمكّن من الانخراط في سوق العمل، مما يعني مزيدًا من الفقر في أوساط الحريديم (نحو ٦٦٪ من الحريديم يرزحون تحت خط الفقر في سنة ٢٠١٣). هذا مع العلم أنّ تغييرًا طرأ على إمكانيات التأهيل المهني في أوساط الحريديم حيثُ أقيمت معاهد للتأهيل المهني للنساء والرجال، في السعي إلى رفع مستوى الانخراط في سوق العمل. وتتعلّق إحدى المخاوف الأساسية من ارتفاع مستوى تديُّن المجتمع الإسرائيلي بالتكلفة الاقتصاديّة، حيثُ يسود اعتقاد في إسرائيل بأنّ نمط حياة اليهود الحريديم يكلّف

ميزانية الدولة مبالغ طائلة تمكنهم من الحفاظ على عزلتهم وممارسة أسلوب حياتهم الخاص. وعلى صعيد آخر، ثمّة فئات في المجتمع الإسرائيليّ تنظر بقلق إلى مسألة تديّن المجتمع واتساع تأثير المتدينين عامة على المجتمع، سواءً على المجال السياسيّ- الحزبيّ والبرلماني أو على المجال الاجتماعيّ، بواسطة ممارسة ضغوط متزايدة لفرض آرائهم ومعتقداتهم على الحيّز العام. وهناك اعتقاد مفاده أن ارتفاع منسوب التديّن يأتي على حساب الانتماء إلى هويّة إسرائيلية جامعة آخذة في الانكماش والتراجع، ما يؤدي إلى تآكل مستوى المناعة الاجتماعيّة ومسٍّ بالأمن القومي عامة.

وينبع قلق آخر من الازدياد في أعداد المتدينين، ولا سيّما الحريديم، من تأثير ذلك على العلاقات بين الحريديم والعلمانيين في الحيّز العام، إذ أنّ حالات التوتر في العلاقات بين الطرفين آخذة في الازدياد، وقد كانت بيت شيمش، القريبة من القدس، حلبة للتوتر بين الفئتين في السنوات الأخيرة، إضافةً إلى ما تشهده أحياء الحريديم في القدس وبني براك من مشاحنات بين الطرفين في فترات متقاربة. ولا يقف تأثير الازدياد المطرد في أعداد الحريديم عند هذا الحدّ، بل يتعداه إلى تغييرات على المشهد الجغرافي، حيثُ من المتوقّع أن تتّسع أحياء الحريديم في المدن الرئيسية، ويزداد عددها، وربما يكون من الضروري إقامة بلدات ومستوطنات جديدة لهم إضافةً إلى البلدات والمستوطنات القائمة الآن.

ويبقى الانخراط في الجيش مصدرًا أساسيًا لنظرة العداء التي يكّنها المجتمع الإسرائيلي بغالبيته تجاه اليهود الحريديم. ولا يكف هذا الموضوع عن اكتساب اهتمام وسائل الإعلام وإشعال نقاشات حامية بين الحركات السياسية التي تمثّل الحريديم، وبين الآخرين من السياسيين، وذلك بسبب رفض الحريديم لقرارات اللجان الحكوميّة التي أقيمت لإيجاد حل للمشكلة والتعبير عن الاستعداد لتحمُّل جميع الإجراءات العقابية التي تهدِّد بها قرارات المحاكم والحكومة جرّاء مواصلة رفض الخدمة. على كل حال، حتى يومنا هذا، ما زال غالبية الشبان الحريديم في سنّ التجنيد خارج صفوف الجيش، عن طريق إجراءات تأجيل بدء فترة الخدمة العسكرية بحجة الانشغال بدراسة التوراة، ومن المتوقع أن تتفاقم هذه الظاهرة في المستقبل حسب التوقعات والتقديرات الديمغرافية.

المستوطنون في الضفة الغربية

بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية، حسب المعطيات المنشورة من خلال مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، نحو ٣٥٠،٠٠٠ مستوطِن، مع العلم أن المجلس الذي يتزعم مستوطني الضفة الغربية (موعيتست ييشع) يصر على أنه اعتمادًا على معطيات سجل السكان في وزارة الداخلية فإن عدد المستوطنين يزيد عن ٣٨٢،٠٠٠ مستوطن، وهذا لأهداف سياسيّة بحتة.

وهم يتوزعون على نحو ١٢٥ مستوطنة في أنحاء الضفة الغربيّة، أقيمت على امتداد فترة الاحتلال منذ ١٩٦٧، بالإضافة إلى نحو ٢٢٣،٧٤٥ مستوطِنا آخر في القدس.

يقع التركيز الأكبر لمستوطني الضفة الغربيّة من حيثُ أماكن سكناهم بمحاذاة الخط الأخضر شرقًا، وهناك تقع منطقة الكتل الاستيطانية الكبيرة، وفيها يقطن نحو ٨٠٪ من المستوطنين في الضفة الغربية. الغالبية الساحقة من المستوطنات الإسرائيلية هي مستوطنات صغيرة من حيثُ عدد السكان فيها، إذ تتراوح أعداد المستوطنين في كلٍ منها بين ١٠٠ حتى ١٠٠٠ مستوطِن. أما عدد المستوطنات التي تعرفها الإحصائيات الرسمية بكونها ذات طابع مديني، وهي التي يزيد عدد سكانها عن ٥٠٠٠ نسمة، فلا يزيد عن ١٢ مستوطنة، يسكن فيها ٦٥٪ من المستوطنين. نسبة الاكتظاظ السكاني للمستوطنين في مستوطنات الضفة الغربية هي ٦ نسمة/ كم٢ في حين أنّ نسبة الاكتظاظ في صفوف المستوطنين هي ٣٤٠ نسمة/ كم٢. المستوطنتان الأكبر هما أريئيل وتضم نحو ٢٠،٠٠٠ نسمة ومعاليه أدوميم في منطقة القدس وتضم نحو ٤٠،٠٠٠ نسمة. تعتمد المستوطنات في اقتصادها على القدس ومنطقة المركز (وتدعى غوش دان)، وجميعها لا تتمتع بأي استقلالية اقتصادية.

ويفيد إحصاء سكاني للمستوطنين، أجراه الخبير الديمغرافي فيطلزون أنّ معدل نسبة النمو السكاني للمستوطنين في الضفة الغربية من غير مستوطنات القدس هو ٦ , ٤٪ . ويستدل من هذا الإحصاء أنّ هناك ازديادا سنويا كبيرا في عدد المستوطنين الذين ينتقلون من إسرائيل أو يأتون من دول العالم، فمثلاً، خلال سنة واحدة (٢٠١١-٢٠١٢) ازداد عدد المستوطنين بـ ١٥٥٧٩

مستوطنًا جديدًا، سكنوا في مستوطنات غالبيتها لا تقع ضمن كتل الاستيطان الرئيسية في كتلة أريئيل (نحو ٥٠،٠٠٠ مستوطن)، أو في كتلة معاليه أدوميم (٤٥،٠٠٠ مستوطن) أو الكتلة الاستيطانية غوش عتصيون في منطقة الخليل. يقيم قسم من هؤلاء المستوطنين الجدد مستوطنات "عشوائية" جديدة أقيمت بهدف السيطرة على مساحات واسعة من أراضي الفلسطينيين، وعرقلة تطورها وقطع تواصلها الجغرافيّ. وهدف المستوطنات الجديدة المذكورة فرض وقائع جديدة على الأرض في محاولة للتأثير لصالح إسرائيل في أي تسوية مستقبلية.

وكان عدد المستوطنين في الضفة الغربية قد قفز خلال ١٢ سنة، حيثُ كان العدد في سنة ٢٠٠٠، ١٩٠،٢٠٦ مستوطن، ووصل إلى ما يقارب ٣٥٠ ألفاً في ٢٠١٣، وتتوقع أوساط في اليمين الإسرائيلي أن عدد المستوطنين سيصل إلى نحو ٥٠٠،٠٠٠ في سنة ٢٠١٧. وقد ورد في تقرير مركز أدفا الأخير حول الفروق في الإنفاق الحكومي على تطوير المناطق المختلفة في إسرائيل، أنّ عدد المستوطنين قد ارتفع بنسبة ٢٤٠٪، بين سنة ١٩٩١، وسنة ٢٠١٢، هذا في حين كانت نسبة الازدياد السكاني في إسرائيل خلال الفترة نفسها ٦٠٪. وهنا تجدر الإشارة، حسب تقرير أدفا، إلى أنّ القسم الأكبر من هذا الازدياد حصل في المستوطنات التي يقطنها يهود متزمتون دينيًا (حريدية) مثل عمانوئيل، بيتار عيليت ومورديعين عيليت (ازدياد نسبة ٣٧٥٪ خلال الفترة المذكورة)، في حين كان معدل الازدياد في المستوطنات الأخرى نحو ٨٠٪.

أما عن الدعم الحكومي لسكان المستوطنات مقارنةً بالدعم الحكومي الذي تمنحه الحكومة لقطاعات سكانية أخرى في إسرائيل (المواطنون العرب، سكان مدن التطوير وغيرها من المناطق)، وهو الموضوع الرئيسي لتقرير مركز أدفا الإسرائيلي، فيقول شلومو سبيرسكي إن المستوطنات الأيديولوجية، غير الحريدية، تحقق بواسطة الدعم الحكومي الضخم مستوى حياة يتمنى أن يحققه لأنفسهم جميع السكان في إسرائيل، وإنه حتى سنة ١٩٩٧، احتلت مدن التطوير المكانة المركزية في مشروع الاستيطان الكبير، أما اليوم فإنّ مدن التطوير تحتل موقعًا متأخرًا في جميع المعايير التي تطرّق إليها التقرير مقارنةً بالمستوطنات

الأيديولوجية، وهذا يفسّر، على نحو جزئي، لماذا تتمتع المستوطنات (ما عدا المستوطنات الحريدية)، بشروطٍ اقتصادية اجتماعية جيّدة جدًا، مقارنةً بمدن التطوير التي تدنّت ظروفها الاقتصاديّة- الاجتماعية.

أما عن مستوى الحياة في المستوطنات، مقارنة بوجهة التغيّرات التي طرأت على هذا المؤشر في إسرائيل عامة، ففي سنة ٢٠١٣، نشر مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل تقريرًا إحصائيًا يتضمن تقسيماً للبلدات في إسرائيل، والمستوطنات في الضفة الغربية إلى مجموعات (عناقيد)، حسب أوضاعها الاجتماعية – الاقتصادية. يُشير هذا التقرير إلى أنّ عددًا ضئيلاً جدًا من المستوطنات شهد انخفاضًا في مستوى حياة سكانه، مقارنةً بانخفاض مستوى الحياة في ٧٥٪ من بلدات الأطراف العربية منها واليهودية.

وذكر التقرير أنّ مستوى الحياة في عدد من المستوطنات قد ارتفع، منها كريات أربع وبيت إيل وكرني شومرون ومستوطنات المجلس الاقليمي ماطيه بنيامين، فانتقلت نحو الأعلى في تقسيم العناقيد المذكور. ويرجح التقرير أنّ أحد أسباب هذا الارتفاع يعود إلى الدعم الحكومي السخيّ، حيثُ أنّ معظم المستوطنات تقع ضمن "مناطق الأولوية القومية"، التي تحصل على تسهيلات كبيرة. هذا لا يعني عدم وجود مستوطنات تدنى فيها مستوى الحياة، مثل المستوطنات الحريدية ومستوطنة أريئيل التي انتقلت من العنقود السادس إلى العنقود الخامس.

المستوطنون، أشكناز أم شرقيون؟

ليس ثمّة إحصائيات رسميّة دقيقة وحديثة تجيب على هذا السؤال وتساهم في تأكيد أو دحض الانطباع بأنّ غالبيتهم الساحقة يهود غربيون من الطبقة الوسطى.

ويبيّن أحد الأبحاث القليلة التي تطرقت إلى هوية المستوطنين بناءً على عدد من مركبات الهوية أنّ ٣٧٪ من المستوطنين في الضفة الغربية وفي مستوطنات الجولان، هم من اليهود الأشكناز، و٣٩٪ منهم صُنفوا كـ"مواليد البلاد" ويقصد بهم اليهود الذين وُلِدَ آباؤهم وأمهاتهم في إسرائيل

ويصعب تحديد انتمائهم إلى الأشكناز أو الشرقيين لأنّ مكتب الإحصاء لا يوفّر أي معلومات عن أجدادهم. أما الشرقيون من المستوطنين فيشكّلون ٢٤٪.

وعند توزيع المستوطنات إلى اشكنازية وشرقية ومختلطة، تبيّن وفقًا لهذا البحث أنّ ٥٩٪ من المستوطنات تصنّفُ كمستوطنات اشكنازية، ٦,٧٪ فقط يهودية شرقية، والباقي (٣٤,٣٪)، هي مستوطنات مختلطة. وتقول الباحثة الديمغرافية التي أجرت هذا البحث إن هذه المعطيات تدل على موقف عنصري بين المستوطنين تجاه الشرقيين، إذ ينظرون إلى الشرقيين نظرة متعالية، على أساس الأصل والالتزام الديني والوضع الاقتصادي، وتضيف أنّ آليات الفصل الجغرافي والعنصرية تجاه الشرقيين التي كانت تميز سياسة التعامل معهم داخل الخط الأخضر، منذ قيام إسرائيل، قد انتقلت إلى ما وراء الخط الأخضر.

اللاجئون وطالبو اللجوء السياسي أو المتسللون الأفارقة

وصل عدد هذه الفئة السكانية في الربع الأخير من ٢٠١٤ إلى ٤٧،١٣٧ نسمة، معظمهم من الذكور البالغين (٨٥٪)، دخلوا إلى إسرائيل بصورة «مخالفة للقانون» الاسرائيلي. وكانت هذه الظاهرة قد بدأت في تسعينيات القرن الماضي، ثم أخذت أعداد اللاجئين تزداد على نحوٍ كبير، كما يظهر في الجدول التالي:

لاجئون إلى إسرائيل حسب سنوات مختارة

حتى ٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	العدد الكلي للاجئين الذين دخلوا إسرائيل	اللاجئون الذين بقوا في إسرائيل حتى اليوم
٢،٧٥٩	٥،٠٧٤	٨،٧٨٩	٥،٢٣٥	١٤،٦٨٩	١٧،٢٩٦	١٠،٤٤١	٧٥	٤١	٦٤،٤٦٢	٤٧،١٣٧

اعتمادًا على الإحصائيات التي توفرها سلطة السكان والهجرة، قسم تخطيط السياسة، نشرة رقم ٢٠١٤/ ٣، تشرين الأول، ٢٠١٤.

معظم هؤلاء اللاجئين «غير الشرعيين» دخلوا عبر الحدود مع مصر في منطقة سيناء، وهم من إريتريا (٧٣٪)والسودان (١٩٪). أما الباقون فغالبيتهم من دول أفريقية أخرى، والباقي من دول آسيوية وأوروبيّة.

اللاجئون الباقون في إسرائيل حسب الدولة التي أتوا منها

الأعداد والنِسب	الدولة				المجموع
	السودان	إريتريا	دول افريقية أخرى	باقي دول العالم	
الأعداد المطلقة	٨،٨٥٢	٣٤،٤٧٥	٣،١٤٣	٦٦٧	٤٧،١٣٧
النسبة المئوية	١٩	٧٣	٧	١	١٠٠

حسب معطيات سلطة السكان والهجرة/ نشرة ٢٠١٤/ ٣.

تقلّص عدد المهاجرين الافارقة الداخلين إلى إسرائيل في سنة ٢٠١٢، بعد ان أتمّت إسرائيل بناء جدار فاصل على طول حدودها مع مصر، وبعد أن اتخذت تدابير صارمة كان هدفها ردع طالبي اللجوء من الاقتراب إلى حدودها أو تجاوزها، لأنّ ما سيلاقونه فيها من ظروف صعبة ومن عدم الاعتراف لا يغنيهم عما هم فيه. وبالفعل انخفض عدد اللاجئين «المتسللين» في العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤، إلى بضع عشرات كما يتضح من الجدول: لاجئون إلى إسرائيل حسب سنوات مختارة.

العمال الأجانب في إسرائيل

يستدل من معطيات دائرة السكان والهجرة التابعة لوزارة الداخلية الإسرائيلية أنّ عدد العمال الأجانب الذين دخلوا إلى إسرائيل بموجب تأشيرة عمل وما زالوا يعيشون فيها حتى سنة ٢٠١٤، بلغ ٨٨،٦٦٥ عاملاً، منهم ٧٣،٦٣١ ما زالت تأشيرتهم سارية المفعول و١٥،٨٣٤ عاملاً نفد مفعول تأشيرتهم، وما زالوا يعيشون في إسرائيل خلافًا للقانون.

هذا في حين يقدر مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل أعداد العمال الأجانب الماكثين في إسرائيل بنحو ١٠٠،٠٠٠ عامل.

عدد العمال الأجانب الذين دخلوا إلى إسرائيل بدءًا من سنة ١٩٩٥ حتى ٢٠١٣

سنة الدخول	بقوا في إسرائيل حتى نهاية ٢٠١٣	نسبتهم من بين الذين دخلوا في تلك السنة ٪
١٩٩٥	٢،٣	٢،٩
١٩٩٦	٢،٦	٢،٩
١٩٩٧	١،٥	٢،٣
١٩٩٨	٢،٣	٣،٦
١٩٩٩	١،٩	٣،٦
٢٠٠٠	٢،٣	٢،٣

٢٠٠١	٢،٣	٢،٣
٢٠٠٢	١،٥	٤،٦
٢٠٠٣	١،٣	٥،٢
٢٠٠٤	١،٩	٥،٩
٢٠٠٥	١،٦	٥،٤
٢٠٠٦	٢،٠	٦،١
٢٠٠٧	٢،٧	٧،٤
٢٠٠٨	٣،٠	٩،٩
٢٠٠٩	٣،٦	١٣،٥
٢٠١٠	٦،٦	٢٠،٦
٢٠١١	١٣،٢	٤٠،٠
٢٠١٢	١٥،٨	٥٣،٩
٢٠١٣	٣٠،٢	٨٤،٨
المجموع	**٩٩،٥٠٠**	

اعتمادًا على معطيات مكتب الإحصاء المركزي، الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٤.

وهناك تقديرات تفيد أنّ العدد الحقيقي للعمال الأجانب الذين قرروا البقاء في إسرائيل منذ بداية تسعينيات القرن الماضي يزيد عن ١٠٠،٠٠٠ عامل.

يأتي معظم العمال الأجانب في إسرائيل من دول عديدة أبرزها تايلند، الفلبين، دول الاتحاد السوفييتي سابقًا، الهند، نيبال، سريلانكا والصين.

توزيع العمال الأجانب حسب دولة الانتماء والجنس

	٢٠١٣	
	العدد بالآلاف	منهم رجال (نسبة مئوية)
العدد الكلي	٩٩،٥	٥٢
دول آسيوية (العدد الكلي)	٧٦،٨	٥٤
الفلبين	٢٢،٠	١٤
تايلند	٢٥،٧	٩٥
الصين	٦،٣	٩٨
نيبال	٥،٣	١٩
الهند	٨،١	٣٦
سريلانكا	٥،٢	١٩
تركيا	٢،٠	٩٩
دول أخرى	٢،٢	٥٦
دول افريقية (العدد الكلي)	٠،٣	٦١
دول أوروبية (العدد الكلي)	٢٠،٦	٤٠
دول الاتحاد السوفييتي سابقًا	١٠،٥	١٤
رومانيا	٧،٢	٦٩
بلغاريا	١،٨	٧٣
ألمانيا	٠،١	٨١
بريطانيا	٠،١	٧٨
دول أخرى	٠،٩	٦٣
أميركا وأوقيانيا (العدد الكلي)	٠،٩	٤٩
الولايات المتحدة	٠،٣	٧٣
دول أخرى	٠،٦	٣٦

يعمل معظم العمال الأجانب في الأساس في قطاعات الرعاية الصحيّة، الزراعة، البناء، المطاعم، الصناعات اليدوية، وهم يتقاضون أجورًا متواضعة، وبعضهم يلقى معاملة قاسية مِن قبل مقاولي التشغيل.

الشركس في إسرائيل: أقلية قومية ذات طابع إثني وثقافي خاص

الشركس هم "الأديغة" ـ أحد شعوب القوقاز المؤلف من ١٢ قبيلة- يقيمون، أساسا، في شمال القوقاز، في روسيا، تركيا والشرق الأوسط، بما في ذلك في إسرائيل حيث يبلغ تعداد الشركس فيها نحو ٥ آلاف شخص يقيمون في قريتين هما: الريحانية في الجليل الأعلى وكفر كما في الجليل الأسفل.

ينحدر الشركس من العرق الآري ويعتقد بأن الإغريق هم أول من أطلق على جميع شعوب شمال القوقاز اسم "شركس"، إذ ليس لهذه الكلمة (شركس) أصل في اللغة الأديغية. أما اليوم، فيشار بكلمة "شركس" إلى الأديغة فقط (دون سائر شعوب شمال القوقاز الأخرى). وفقط في العام ١٩٩١، أوصى مؤتمر علمي تحت عنوان "نحن أديغا شركس" أقيم في مدينة مايكوب (عاصمة جمهورية "أديغيا" ذات الحكم الذاتي في روسيا الاتحادية) باعتماد اسم "أديغا" لتحديد الهوية باللغة الشركسية واسم "شركس" باللغة الروسية واللغات الأخرى. واستنادا إلى هذه التوصية، أقر "المؤتمر الشركسي الأول" الذي عقد في العام ١٩٩٢ في مدينة نالتشيك (عاصمة جمهورية قردينو بلقاريا في روسيا الاتحادية) بتوحيد الاسم العرقي للشركس.

بداية الوجود الشركسي في فلسطين

تعود بدايات الوجود الشركسي في فلسطين إلى العام ١٨٧٨، إبان عهد الإمبراطورية العثمانية، التي شجعتهم على الهجرة من القوقاز إلى مناطق على الحدود اليونانية البلغارية، فهاجر نحو ٩٠٠ ألف منهم إلى منطقة البلقان وسكنوا فيها منذ العام ١٨٦٥. غير أن الهزائم المتوالية التي لحقت بالعثمانيين أمام الروس وحلفائهم الأوروبيين اضطرت السلطات العثمانية إلى ترحيل الشركس ونقلهم من أوروبا الشرقية إلى شبه جزيرة الأناضول وبلدان المشرق العربي، ومنها فلسطين، وذلك في العام ١٨٧٨. وقد استقرت غالبيتهم في تركيا، بينما وصل جزء كبير منهم

إلى دول الشرق الأوسط، وخاصة سورية (في هضبة الجولان، قبل حرب العام ١٩٦٧، وتركزوا في قرية القنيطرة) والأردن (في المنطقة التي أنشئت فيها لاحقا مدينة عمّان).

وفي فلسطين، أسكنتهم السلطات العثمانية في أراضي المستنقعات المحيطة بمدينة بيسان، في "خربة كفر كما"، التي تحولت إلى قرية فيما بعد، ثم أنشأوا قرية الريحانية. كما استوطنت جماعات أخرى منهم في "خربة شركس" على أراضي قرية الخضيرة العربية (مدينة الخضيرة الإسرائيلية اليوم)، والتي فروا منها في إثر انتشار وباء الملاريا (ولا تزال هناك أنقاض لـ"خربة شركس")، وكذلك في "خربة سطاس" في منطقة الخليل.

والشركس الذين هاجروا إلى فلسطين ينتمون إلى أربع قبائل، تتفرع منها ٤٦ عائلة، وأكبرها هي قبيلة "شابسوغ" التي تمثل غالبية سكان قرية كفر كما وجزءاً من قرية الريحانية. وقد عايش الشركس جميع الأحداث التي جرت في فلسطين منذ استقرارهم فيها. ونظرا لقلة عددهم، فقد كان تأثيرهم في أحداث البلاد محدودا جدا. وعلى الرغم من أن الروابط الدينية الإسلامية (فالشركس من المسلمين السنّة) كانت تشدهم إلى أهل البلاد، فضلا عن تشابه نمط المعيشة الزراعية ـ الرعوية الذي كان يمارسه الشركس والعرب، إلا أن الشركس لم يتماهوا تماما مع المجتمع الفلسطيني المحلي ولم ينخرطوا فيه، بل ظلّوا متمسكين بنمط حياتهم، بعاداتهم وتقاليدهم الخاصة.

وفي المقابل، تذهب المصادر العبرية التي تروي تاريخ الشركس في البلاد إلى الحديث عن أن الشركس "أقاموا علاقات جيدة مع اليشوف العبري في فلسطين، وخاصة بفضل اللغة المشتركة التي كانت لهم مع المهاجرين اليهود من روسيا إبان الهجرة الأولى، والذين استوطن معظمهم في منطقة الجليل" وإلى أن "الشركس، إبان الانتداب البريطاني في فلسطين، ساعدوا في تهريب اليهود من دول عربية عن طريق لبنان (وهي التي تسمى، في تاريخ الحركة الصهيونية، باسم "الهجرة غير القانونية") وتحالف عدد كبير منهم مع اليهود، فانضموا إليهم في حرب الاستقلال (نكبة فلسطين ١٩٤٨)".

ومع ذلك، تقول مصادر عربية إن الشركس عانوا ما عاناه الفلسطينيون في نكبة ١٩٤٨ وقاسوا عمليات الطرد والهجرة ومصادرة الأراضي وخضعوا، مثل بقية العرب، لظروف الاحتلال. فقد كان عدد الشركس في فلسطين في العام ١٩٣١ حوالي ٨٦٦ شخصاً، ثم ارتفع في العام ١٩٤٥ إلى ٩٥٠ شخصاً، بينما انخفض إلى ٨٠٦ إثر نكبة فلسطين العام ١٩٤٨، بسبب لجوء عدد من العائلات الشركسية إلى سورية وتركيا. فقد غادرت فلسطين آنذاك نحو ٢٠ عائلة شركسية استقرت في قرية "مرج السلطان" شرقي مدينة دمشق، وفي تشرين الأول ١٩٥٣ طردت السلطات الإسرائيلية سبع عائلات شركسية من قرية الريحانية وفي العام ١٩٥٧ غادر عدد من الأسر الشركسية إلى تركيا هرباً من عسف الاحتلال. وفي العام ١٩٦٩ وصل عدد الشركس في إسرائيل إلى ١٧٤٥ نسمة، بينما يبلغ عددهم اليوم حوالي ٥ آلاف نسمة.

الشركس والخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي

بعد قيام دولة إسرائيل، انخرط الشركس في تأدية الخدمة التطوعية في "وحدة الأقليات" في الجيش الإسرائيلي وفي "كتيبة الفرسان" الشركسية التي أطلق عليها اسم "كلفالريا"، والتي تم حلها لاحقا واستبدالها في العام ١٩٤٩ بـ "جندرمه الحدود"، التي أصبحت "حرس الحدود" ابتداء من العام ١٩٥٣.

ومنذ العام ١٩٥٨، فرضت السلطات الإسرائيلية الخدمة العسكرية الإلزامية في الجيش الإسرائيلي على الشبان الشركس، وهم يتجندون بنسبة مرتفعة بشكل خاص. ويعمل العديد من الشركس في إسرائيل في أذرع الأمن الإسرائيلية المختلفة، بما في ذلك الشرطة وحرس الحدود وغيرهما.

وتدعي المصادر العبرية بأن خطوة فرض التجنيد الإجباري على الشبان الشركس جاءت "استجابة لطلب من زعمائهم"، وتورد نص رسالة تقول إن رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك، دافيد بن غوريون، وجهها إلى رئيس المجلس المحلي في قرية كفر كما آنذاك، عبد العزيز شوجن، يبلغه فيها هذا القرار وجاء فيها: "السيد عبد العزيز شوجن المحترم... بعد التمعن والبحث في

طلبك بشأن تجنيد الشبان الشركس في الجيش الإسرائيلي تجنيدا إلزاميا، قررتُ قبول اقتراحك. وأنا أفعل هذا تقديرا للشجاعة التي تميز بها أبناء طائفتكم منذ الأزل وللإخلاص الذي تبدونه للدولة طوال هذه السنوات"!

قريتان شركسيتان

يسكن الشركس في إسرائيل، منذ قيامها وحتى اليوم، في قريتين اثنتين فقط جميع سكانهما من الشركس لا غير، هما: كفر كما والريحانية. وتسود بين القريتين علاقات متينة جدا تنعكس في تعاون وثيق بين الأهالي في مجالات شتى وفي المحافظة على العادات والتقاليد والثقافة الشركسية، التي تتميز بالمحافظة والاحتشام، عدم بيع الخمور في المحلات التجارية وعدم شربها في البيوت.

يعتاش سكان القريتين، بوجه أساس، على العمل في الزراعة، المهن الحرة، الصناعات الخفيفة الصغيرة، الخدمات العامة والإنتاجية. وتشارك نسبة مرتفعة من النساء (وخاصة من كفر كما) في قوة العمل خارج المنزل.

وحيال تقلص مساحات الأراضي وإمكانيات العمل في قريتي الريحانية وكفر كما، تبرز في السنوات الأخيرة ظاهرة "الهجرة" الشركسية إلى المدن والاستقرار فيها للعمل والعيش هناك، إذ تفيد معطيات رسمية بأن نحو ٣٠ عائلة شركسية قد استقرت في إيلات، تل أبيب، بيت داغان، حيفا والناصرة، بدون أن تضعف علاقتها وروابطها مع مجتمعها الأصلي في الريحانية وكفر كما.

تختلف القريتان، اللتان تبعدان عن بعضهما نحو ٦٠ كيلومترا، في المستوى الاقتصادي، في مستوى معيشة السكان فيهما، في وتيرة تطورهما وفي عمق اندماجهما في البيئة المحيطة.

ويبدو واضحا أن قرية كفر كما كانت أسرع تطورا وأوسع اندماجا من الريحانية، التي لا تزال أكثر "انغلاقا" على ذاتها. والمؤسسات العامة في الريحانية أقل انتشارا، كما أن اقتصادها أقل تنوعا، منطقة نفوذها أصغر، مساحتها أصغر ومساحة الأراضي الزراعية فيها أقل.

كفر كما: أنشئت في العام ١٨٧٦ على بُعد ١٢ كيلومترا إلى الشرق من بحيرة طبريا (في الجليل الأسفل)، في موقع "خربة كفر كما". بلغ تعداد سكانها في العام ١٩٤٥ نحو ٦٦٠ شخصا، بينما

يبلغ تعدادهم اليوم نحو ٣٢٠٠ نسمة (حسب مكتب الإحصاء المركزي الرسمي في إسرائيل، حتى نهاية العام ٢٠١٣) وتبلغ نسبة التكاثر الطبيعي فيها ٦ر٠٪ سنويا. ينتمي سكان القرية إلى ٣٠ عائلة مختلفة تتفرع عن خمس قبائل، أكبرها قبيلة "شابسوغ" (أو: شابسو) وتشكل ٧٥٪ من أهالي القرية، أضافة إلى قبائل بزودوخ، أبزاخ، حاتوقاي وناتخو. وهم يمتلكون اليوم نحو ٦٥٠٠ دونم من الأراضي الزراعية، منها ١٢٠٠ دونم زراعة ريّ والباقي (٥٣٠٠ دونم) زراعة بعلية. في القرية "مجلس محلي" منتخب يدير شؤونها، تم تأسيسه في العام ١٩٥٠، وهو مصنّف بالمرتبة ٤ (من ١٠، الأعلى) في التدريج الاقتصادي ـ الاجتماعي.

الريحانية: أنشئت في العام ١٨٧٣، على بعد نحو ١٠ كيلومترات من مدينة صفد (في الجليل الأعلى) وترتفع ٦٧٤ مترا عن سطح البحر. بلغ تعداد سكانها في العام ١٩٤٥ نحو ٢٩٠ شخصا، بينما يبلغ تعدادهم اليوم نحو ١٢٠٠ نسمة (حسب مكتب الإحصاء المركزي الرسمي في إسرائيل، حتى نهاية العام ٢٠١٣) ونسبة التكاثر الطبيعي فيها هي ٤ر١٪ سنويا. غالبية أهالي القرية من قبيلة "إبزاخ". وتدير القرية "لجنة محلية" منتخبة تابعة للمجلس الإقليمي "مروم هجليل". أطلق اسم "الريحانية" على القرية نسبة إلى نبات الريحان ذي الرائحة العطرة الذي كان ولا يزال ينمو فيها بكثرة.

ويشارك الشركس (وخاصة المجلس المحلي في كفر كما) في "منتدى رؤساء السلطات المحلية الدرزية والشركسية" الذي يشكل إطار تمثيليا منفصلا عن "اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية" في إسرائيل وموازيا له.

التعليم

في قرية كفر كما مدرسة ابتدائية، إضافة إلى مدرسة إعدادية. أما في قرية الريحانية فهناك مدرسة ابتدائية فقط. ولغة التدريس الرسمية في هذه المدارس هي العبرية، إضافة إلى الشركسية التي يتم تدريسها وتدريس بعض المواضيع بها، كما يتم تدريس اللغتين العربية (لأسباب دينية) والإنكليزية (التي تشكل جزءا من المنهاج التعليمي العام في إسرائيل).

ويلاحظ، في السنوات الأخيرة، تزايد عدد الطلاب الذين ينتقلون من كفر كما والريحانية إلى المدارس العربية لمواصلة التعليم في المرحلة الثانوية، حيث يحرص أهاليهم على تعليمهم اللغة العربية لأسباب دينية، وبعضهم ينقلون أبناءهم إلى المدارس العربية منذ الصغر، حتى يتمكنوا من اللغة بشكل أسرع، خاصة وأن مستوى تعليم اللغة العربية في مدارس القريتين تدهور كثيرا في السنوات الأخيرة، بسبب الإهمال بوجه خاص.

ويمكن القول ـ كما يؤكد عدد من أبناء القريتين ـ إن الأغلبية الساحقة من سكان القريتين لا يعرفون اللغة العربية جيدًا، بل إن بعضهم لا يعرفها نهائيا، بينما يعرفها البعض الآخر بمستوى متدن جدا. ومع ذلك، هناك نسبة أخرى صغيرة من سكان القريتين الذين يعرفون اللغة العربية قراءة وكلاما.

ظهرت في العام ١٩٥٩، محاولة قام بها بعض مثقفي الشركس في إسرائيل لنشر القراءة والكتابة باللغة الشركسية الأم. وهي محاولة جاءت بتأثير من الثقافة الشركسية في ما كان يعرف بـ"الاتحاد السوفييتي". فبعد رحيل ستالين، جرى إعادة الاعتبار للشركس في الاتحاد السوفييتي وسمح لهم بإحياء لغتهم القومية التي صارت تكتب بالأبجدية الروسية. وقد تأثر عدد من المتعلمين في الأوساط الشركسية فأرادوا تطبيق هذا الأمر على الشركس في إسرائيل. واتخذت إسرائيل من ذلك ذريعة، فبادرت إلى استقدام أستاذ أميركي متخصص باللغويات والقفقاسيات من جامعة "ميتشيغن" لتعليم الشركس الكتابة والقراءة بلغتهم، ثم أدخلت إلى نظام التعليم تدريس الشركسية بدلاً من العربية، فصار الشركس يتلقون تعليمهم بالعبرية والشركسية (ويتعلمون في مدارسهم اللغتين العربية والإنكليزية، أيضا). وشجعت إسرائيل بعض المثقفين على كتابة أدبهم وقصصهم الشعبية باللغة الشركسية الجديدة.

الثقافة والتقاليد

يشكل الشركس في إسرائيل أقلية قومية ذات طابع إثني وثقافي خاص، مع نزعة واضحة للانخراط في تطوّر المجتمع المحيط بهم، بدون الاندماج في سكان المنطقة من الشعوب الأخرى.

وهم يحافظون على هويتهم القومية الخاصة، على لغتهم وعلى عرقهم ويرفضون الاختلاط بالشعوب الأخرى عن طريق الزواج، لذا غالبا ما يكون الزواج من داخل المجتمع الشركسي فقط، إلا في حالات نادرة.

في كل من القريتين، كفر كما والريحانية، متحف لتخليد الثقافة، العادات والتقاليد الشركسية ونمط الحياة الشركسي. ويحتوي المتحفان على العديد من الألبسة الشركسية التقليدية، الأدوات المنزلية، أدوات العمل الصناعية والزراعية، الآلات الموسيقية الشركسية وقطع الأسلحة الخاصة.

وفي كفر كما فرقة للتراث والفولكلور الشركسي تسمى "تيبسا" (أي، "روحنا"، بالعربية) وتمثل الشركس في الفعاليات والأنشطة الفنية في البلاد وفي الخارج.

مسجدان في القريتين

في كل من القريتين، كفر كما والريحانية، مسجد واحد. ويقع المسجدان داخل القريتين وبين بيوت السكان. ويختلف كلا المسجدين عن بعضهما اختلافا جوهريا ومميزا، من حيث الحجم ومن حيث التصميم المعماري، كما يختلفان أيضا عن التصميم المعماري المتبع، عموما، في المساجد العربية.

فالمسجد في قرية كفر كما كبير نسبيا ويتميز بمئذنة مثمّنة وباستخدام أحجار البازلت في تزيين جدرانه الخارجية وباعتماد نمط التصميم المملوكي في بناء المساجد، وهو التصميم نفسه في "مسجد أبو درويش" الشركسي في العاصمة الأردنية عمّان.

أما المسجد في قرية الريحانية فهو صغير، نسبيا، وقد بني على غرار المساجد الشركسية في القوقاز.

مشاهير شركس في إسرائيل

يمكن الإشارة إلى "ثلاث شخصيات" اشتهرت على الصعيد الإسرائيلي العام من بين الشركس في البلاد: المحامي آدم إبزاخ، مدير المحاكم الشرعية (الإسلامية) في إسرائيل، ولاعب كرة القدم بيبرس ناتخو، الذي لعب ضمن صفوف فريق "هبوعيل تل أبيب" في الدرجة العليا ثم انتقل

إلى اللعب ضمن فريق "سيسكا موسكو" الروسي كما يلعب، أيضا، ضمن صفوف "المنتخب الوطني الإسرائيلي" بكرة القدم.

أما الشركسي الأشهر في إسرائيل فهو، بدون شك، ضابط المخابرات العسكرية (في الجيش الإسرائيلي)، الضابط عزّت نابسو، الذي فجّر فضيحة كبرى في إسرائيل لا تزال تُعرف باسمه ـ "قضية نابسو".

وكان عزت نابسو قد خدم كضابط مخابرات عسكرية في "وحدة الارتباط مع لبنان" (أي، الارتباط مع "جيش لبنان الجنوبي" آنذاك)، حتى إنهائه الخدمة العسكرية في العام ١٩٧٩ برتبة "ملازم أول". وفي الرابع من كانون الثاني ١٩٨٠، نصب له "جهاز الأمن العام" (الشاباك) كمينا، إذ تم استدعاؤه (من جانب رفاقه السابقين في الوحدة العسكرية) للمساعدة في "حالة طوارئ" عند الحدود مع لبنان. ولدى وصوله إلى هناك، ألقى محققو "الشاباك" القبض عليه واقتادوه إلى فندق في حيفا وهناك أبلغوه بأنه معتقل بشبهات "الخيانة، التجسس الخطير ومساعدة العدو". وتم اعتقال نابسو لدى "الشاباك" وإخضاعه للتحقيقات المتواصلة طوال ١٤ يوما، بدون إبلاغ أي من ذويه وبدون السماح له بالتقاء محام.

وفي العام ١٩٨١، قُدمت ضد نابسو لائحة اتهام في المحكمة العسكرية فأدانته هذه في حزيران ١٩٨٢ بالتهم نفسها ـ الخيانة، التجسس الخطير ومساعدة العدو ـ استنادا إلى شهادات محققي "الشاباك" وحكمت عليه بالسجن الفعلي لمدة ١٨ عاما. وقد فُرض تعتيم كلي وشامل على مجريات المحاكمة وتفاصيل القضية، بأمر من الرقابة العسكرية. ولاحقا، رفضت محكمة الاستئناف العسكرية الاستئناف ورفضت ادعاءه الأساس بأن اعترافاته انتزعت منه بالقوة وجراء التعذيب القاسي الذي مارسه ضده محققو "الشاباك"، برئاسة المحقق يوسي غينوسار.

وفي العام ١٩٨٦، وعلى خلفية تسرب معلومات واسعة في وسائل الإعلام الإسرائيلية عن تورط عدد من محققي "الشاباك" في "قضية الباص ٣٠٠" بفبركة الإفادات واختلاق البينات، ومن بينهم يوسي غينوسار نفسه، تقدم نابسو بطلب رسمي لإعادة محاكمته من جديد.

وفي كانون الثاني ١٩٨٧، عيّن رئيس "الشاباك" آنذاك، يوسف هرملين، "لجنة فحص" خاصة للموضوع، أقرّت في ختام عملها بأن "اعتراف نابسو قد انتزع منه، حقا، عنوة وبالتعذيب". وفي نيسان ١٩٨٧، تقدم نابسو باستئناف إلى المحكمة العليا، وخلال النظر في الاستئناف في المحكمة العليا، أعلنت النيابة العامة أنه "تجمعت لديها بينات تؤكد صحة الجزء الأكبر من رواية نابسو"، مما قاد إلى "صفقة ادعاء" تم بموجبها إلغاء قرار الحكم الأصلي (الإدانة بالتهم الخطيرة) بحق نابسو مقابل اعترافه بتهمة "تجاوز الصلاحيات إلى حدّ تشكيل خطر على أمن الدولة". وبالفعل، صادقت المحكمة العليا على هذه الصفقة وأدانت نابسو بهذه التهمة وحكمت عليه بالسجن الفعلي لمدة ٢٤ شهرا منذ يوم اعتقاله وخفض رتبته العسكرية إلى "مساعِد" (معاوِن). وبهذا القرار، تم الإفراج عن نابسو على الفور، وكان ذلك يوم ٢٤ أيار ١٩٨٧، أي بعد سبع سنوات وخمسة أشهر من الاعتقال والسجن.

١٨ قتيلا في "معارك إسرائيل"

يستدل من المعطيات المنشورة على الموقع الإسرائيلي الرسمي "لتخليد قتلى معارك إسرائيل"، والمنشورة حسب أسماء الجنود وأفراد قوى الأمن المختلفة الذين سقطوا "في معارك إسرائيل" وحسب البلدات التي يسكنون فيها، أن ١٨ جندياً ورجل أمن شركسياً سقطوا خلال تلك الحروب، ١٠ من بينهم من قرية كفر كما و٨ من قرية الريحانية.

ويقيم الشركس في القريتين الصلاة على الميت الذي يسقط خلال تأدية الخدمة في الجيش الإسرائيلي وفي قوى الأمن الإسرائيلية الأخرى.

تقديرات لعقدين مستقبليين

يقوم مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل بنشر تقديرات ديمغرافيّة مستقبليّة على نحو دوريّ، تتنبأ بالتغييرات المتوقّعة على هذا الصعيد في مدة ٢٥ سنة، ويجري تعديل هذه التقديرات مرة كل ٥ سنوات بحيث تأخذ في الحسبان مستجدات جديدة.

تتناول التقديرات كثيرًا من المميزات التي تطرقنا إليها في الصفحات السابقة في تعاملنا مع كل فئة من فئات المجتمع الإسرائيلي وأهمها عدد السكان وتركيبة الفئات العمريّة المختلفة ومستويات الخصوبة والاكتظاظ ومعدل الأعمار وأنماط التديّن ومميزات أخرى.

وقد جاء في تقديرات مكتب الإحصاء لعدد السكان في فترة ٢٥ سنة ما بين ٢٠١٠ – ٢٠٣٥ وبناءً على المعطيات الرسمية في ٢٠١٢، أنه من المتوقع أن يبلغ عدد السكان إسرائيل في نهاية سنة ٢٠٣٥ نحو ١١,٤ مليون نسمة، على أساس معدل نمو سكاني سنوي مقداره ١,٦٪. وسيشكّل السكان اليهود وفئة "الآخرون" نحو ٧٧٪ من السكان ككل ويصل عددهم إلى ٨،٨ مليون نسمة في حين سيبلغ عدد السكان العرب ٢,٦ مليون نسمة، ويشكّلون ٢٣٪ من السكان، أي أن عدد اليهود في سنة ٢٠٣٥ سوف يبلغ ٨,٣ مليون نسمة ويساوي ٧٣٪ من السكان، وستكون نسبة النمو السكاني لهذه الفئة ١,٤٪ سنويًا مقارنةً بـ ١,٨٪ في الفترة بين ٢٠٠٦– ٢٠١٠. هذا في حين سيبلغ عدد المسلمين ٢,٣ مليون (٢٠٪) والدروز ١٨٥ ألفًا (١,٦٪) والمسيحيين العرب ١٥٢ ألفًا (١,٣٪)، وستكون نسبة النمو السكاني في أوساط العرب ككل ١,٨٪ سنويًا مقارنةً بنسبة ٢,٧٪ في الفترة ٢٠٠٦– ٢٠١٠. أما بالنسبة لكل طائفة على حدة، فسيكون الازدياد السنوي في صفوف المسلمين نسبة ١,٩٪، والدروز ١,٣٪ والمسيحيين ٠,٦٪ (في الفترة بين ٢٠٠٦– ٢٠١٠، كانت نسبة النمو السكاني بين المسلمين ٣٪ سنويًا والدروز ٢,١٪، والمسيحيين ٠,٧٪).

وعلى صعيد تركيبة السكان من حيثُ الفئات العمرية المختلفة، فسوف يتواصل التغيير في اتجاه ارتفاع معدل أعمار السكان، حيثُ سيصل عدد الأشخاص من الفئة العمرية فوق ٦٥

سنة إلى ١,٧ مليون نسمة، أي سيطرأ على هذه الفئة ارتفاع كبير بنسبة ١١٧٪، بالمقارنة مع عددهم، في نهاية سنة ٢٠١٠ (٧٦٣٠٠٠)، وترتفع نسبتهم من السكان من ١٠٪ إلى ١٤,٦٪ في سنة ٢٠٣٥. وسيلاحظ الارتفاع الأبرز في عدد من يزيد عمرهم عن ٨٠ سنة، حيثُ سيطرأ على عددهم ارتفاع بنسبة ٢٢٠٪ ليصل إلى ١٠٦٠٠٠ طاعن في سنة ٢٠٣٥ مقارنة بـ ٣٣٠٠٠ في سنة ٢٠١٠، وسوف يشكّل هؤلاء نحو ١٪ من مجمل سكان إسرائيل في تلك الفترة، بينما كانت نسبتهم في ٢٠١٠ نحو ٠,٦٪، أي أن المجتمع الإسرائيلي يشيخ سنة بعد سنة، أسوة بالكثير من المجتمعات الغربيّة حيث يُنظر إلى هذه الظاهرة بقلق بسبب تأثيرها المتوقع على الانتاجيّة الاقتصاديّة وأعبائها على خزينة الدولة حيث أنه من المتوقع أن يستدعي الارتفاع في نسب المسنين دعمًا حكوميًا إضافيًا وانفاقًا متزايدًا على خدمات الرفاه. وفي الواقع الإسرائيلي، وإذا نظرنا إلى هذه المتغيرات على خلفية السياسة النيوليبرالية المتّبعة في إسرائيل، فمن الممكن أن نتوقّع نتائج سلبية عديدة على المستوى الاجتماعيّ الاقتصاديّ مثل ارتفاع نسب الفقر والإحباط وتدني مستويات المناعة الاجتماعيّة.

قد تكون هذه الأرقام مفاجئة إلى حدٍ ما، ولكنها، في حقيقة الأمر، نتيجة طبيعية لتواصل ارتفاع معدّل سنين العمر في إسرائيل، كما في غيرها من دول العالم، وتبيّن التقديرات أنّ معدل عمر الرجل اليهودي سيرتفع من ٧٩,٧ سنة (كما كان عليه في الفترة ٢٠٠٦- ٢٠١٠)، إلى ٨٤,٨ سنة في الفترة ٢٠٣١-٢٠٣٥. أما النساء فسيكون الارتفاع من ٨٣,٣ سنة في الفترة الأولى المذكورة إلى ٨٩,٥ سنة. في الفترة نفسها سوف يرتفع أيضًا معدل عمر الرجال العرب من ٧٥,٩ سنة إلى ٨١,٦ سنة والنساء من ٧٩,٧ سنة إلى ٨٦,٣ سنة. ومما يدل على نفس وجهة التغيير بالنسبة لتقدم المجتمع الإسرائيليّ في السن هو أن متوسط سنوات العمر في إسرائيل سوف يرتفع بقرابة السنتين في نهاية فترة التقدير الذي نحن بصدده (٢٠١٠-٢٠٣٥)، إذ سيرتفع متوسط عمر الرجال من ٢٨,٣ سنة إلى ٣٠,١ والنساء من ٣٠,٥ إلى ٣٢,٤ سنة.

ويتحدث التقدير لسنة ٢٠٣٥، عن أنّ نسبة خصوبة المرأة في إسرائيل ستواصل انخفاضها

إلا أنها ستبقى مرتفعة مقارنةً بدول الغرب، وهذه ميزة ليست جديدة، حيثُ كانت موجودة منذ سبعينيات القرن الماضي على أقل تقدير، ويقصد بنسبة الخصوبة معدل عدد الأولاد المتوقع للمرأة في حياتها، في الفترة ٢٠٠٦- ٢٠١٠، كانت نسبة خصوبة المرأة في إسرائيل، بشكلٍ عام ٢,٩٥ ولادة للمرأة. أما في الفترة الأولى من تقدير مكتب الإحصاء، أي في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، فيتوقع أن ينخفض معدل الخصوبة إلى ٢,٩٤ ولادات. وتدل تقديرات الأمم المتحدة على أنّ معدل الخصوبة في الدول المتطورة في الفترة ٢٠٣٠-٢٠٣٥، سيكون ١,٨٢ ولادات فقط. أما في الدول المحيطة بإسرائيل فسيكون معدل الخصوبة على النحو التالي: الأردن- ٢,٤١ ولادة للمرأة، مصر- ٢,٢٧، سورية- ٢,٢٣، ولبنان- ١,٥٣ ولادة. وبحسب التقديرات سوف ينخفض معدل الخصوبة للمرأة العربية المسلمة في إسرائيل من قرابة ٣,٣٧ في فترة بداية التقدير إلى ٢,٧٠ ولادة للمرأة في نهاية الفترة، في حين يبقى المعدل لدى المرأة العربية المسيحية متشابهًا في بداية الفترة ونهايتها (٢,١ ولادة)، فيرتفع المعدل لدى اليهوديات إلى ٣,٠٤ ولادة في نهاية مدة التقدير.

ويفترض التقدير أنّ معدل عدد الولادات السنوية في فترة التقدير سيكون نحو ١٨٨,٠٠٠ ولادة مقابل ١٦٦٠٠٠ ولادة في سنة ٢٠١٠، أي أنّ عدد الأطفال الذين سيولدون في فترة ٢٥ سنة بين ٢٠١٠-٢٠٣٥، هو ٤,٧ مليون طفل، يُضاف إليهم نحو ٤٠٠,٠٠٠ مهاجر (بمعدل ١٦٠٠٠ مهاجر سنويًا)، و١٠٠,٠٠٠ مهاجر إلى إسرائيل بحكم لم شمل العائلة. بالمقابل سيتراوح عدد الوفيات خلال الفترة حول ١,٢ مليون وفاة (بمعدل ٤٨٠٠٠ وفاة سنويًا)، ويهاجر من البلاد نحو ٢٩٠,٠٠٠ إسرائيلي (بمعدل ١٢,٠٠٠ في السنة). ويرتفع، كما ذكرنا، معدل الأعمار في المجتمع الإسرائيلي، فيبتعد أكثر وأكثر عن صفات المجتمع الشاب، وهذه نتيجة طبيعية للتغيير في معدلات الخصوبة وارتفاع معدل سنوات العمر.

يعني هذا كله أن وجهة التحولات الديمغرافية التي شهدتها إسرائيل في السنوات الأخيرة، وقد حللناها وبيّنا آثارها أعلاه، سوف تتواصل إذا لم تطرأ مستجدات من غير الممكن التنبؤ بها حاليًا.